

ADVOKAT KURAGE

دليل نزاع الحضانة

معارف وإرشادات للوالدين من محادثات التعاون إلى الحكم

معلومات عامة وليست استشارة قانونية في حالتك الفردية.
08675 80 00 .

فهرس المحتويات

- 5 أخطاء تضر غالبا بالوالدين في نزاعات الحضانة
- على ماذا ينبغي أن يركز الوالد في نزاع الحضانة؟
- الجزء الأول: الوالد يركز على النزاع أكثر من الطفل
- الجزء الثاني: التواصل العدواني
- الجزء الثالث: نقص التوثيق
- الجزء الرابع: محاولة التأثير على الطفل
- هل يمكن لأحد الوالدين عرقلة التواصل والزيارة؟
- نادرا ما يبدأ نزاع الحضانة في المحكمة
- ما الخطوة الأولى عند مواجهة نزاع حول الحضانة؟
- صحيفة الدعوى عندما لا تؤدي جلسات التعاون
- الجلسة التحضيرية الشفوية في المحكمة
- الطلبات في نزاع الحضانة
- طلب الحضانة المنفردة
- التواصل مع الوالدين حق الطفل في العلاقة
- طلب الحكم بأن تكون إقامة الطفل الدائمة لدى أحد
- دور قسم شؤون الأسرة في نزاعات الحضانة
- كيف تجري وحدة شؤون الأسرة التحقيق
- اكتمل تحقيق وحدة شؤون الأسرة ما
- مصلحة الطفل الفضلى كيف تنظر المحكمة إليها؟
- ما الذي يقدم كدليل في نزاع الحضانة؟
- الجوانب النفسية في نزاع الحضانة
- دور الطفل في نزاع الحضانة
- الاستشهاد بالشهود في نزاع الحضانة؟ ما الذي
- حان اليوم المنتظر الجلسة الرئيسية
- ما الذي يحدث بعد جلسة المرافعة الرئيسية؟ هل
- ما «تكلفة» نزاع حضانة الطفل؟ وكيف
- عرقلة التواصل مع الطفل أم مجرد حمايته؟
- كيف تحصل على الحضانة المنفردة؟
- قد يكون اختيارك للممثل القانوني حاسما في
- سؤال ورد إلينا بشأن نزاع على الحضانة

عن الدليل

يجمع هذا الدليل مقالاتنا عن نزاعات الحضانة. يوضح كيف تسير العملية عادة وما الذي تنتظر فيه خدمات الأسرة والمحكمة، مع جعل مصلحة الطفل في المركز.

مهم: النصائح في هذا الدليل عامة ولا تحل محل الاستشارة القانونية من خبير، مثل محام اطلع على قضيتك تحديدا. كل قضية فريدة ولا يمكن ضمان النتيجة. المقالات متوفرة أيضا على ..

5 أخطاء تضر غالبا بالوالدين في نزاعات الحضانة

بعد سنوات طويلة من العمل في قضايا الحضانة، نرى الأخطاء نفسها تتكرر. نادرا ما يكون السبب أن أحد الوالدين لا يحب طفله. فالمشكلة غالبا تكمن في طريقة التعامل مع النزاع.

الأخطاء الأكثر شيوعا

لسلوك الوالدين أهمية كبيرة في نزاع الحضانة، خصوصا عندما يطول النزاع. إليك بعض الأخطاء التي نراها في أغلب الأحيان:

كتابة رسائل نصية طويلة وغاضبة بدافع الإحباط

إسماع الطفل كلاما عن الوالد الآخر

استخدام تواصل الطفل مع الوالد الآخر ولقاءاته به وسيلة للضغط

نقل النزاع إلى وسائل التواصل الاجتماعي

عدم الاحتفاظ بالمستندات والأدلة المهمة

لماذا يهمل السلوك أمام المحكمة؟

لا تقيم المحكمة ما قيل فحسب، بل تقيم أيضا تصرفات الوالدين أثناء الإجراءات. ولا يدرك كثير من الوالدين مدى سرعة تغير الوضع من الناحية القانونية.

قد يصبح ما يكتب أو يفعل اليوم محوريا في تحقيق أو جلسة قضائية بعد عدة أشهر. فرسالة نصية غاضبة، أو منشور على وسائل التواصل الاجتماعي، أو لقاء لم يتم بين الطفل وأحد والديه، قد يخضع كل منها للتقييم في ضوء مصلحة الطفل الفضلى.

ماذا يمكنك أن تفعل بدلا من ذلك؟

اجعل التواصل مع الوالد الآخر موضوعيا ومختصرا. وأبق الطفل بعيدا عن النزاع، واحتفظ بالمستندات والأدلة ذات الصلة. عند الحاجة، يمكن لممثل قانوني مساعدتك على التعامل مع الإجراءات بطريقة لا تضر بموقفك القانوني.

على ماذا ينبغي أن يركز الوالد في نزاع الحضانة؟

أكبر خطأ يرتكبه كثير من الآباء والأمهات في نزاع الحضانة هو اعتقادهم أن الإجراءات تدور حول إثبات مدى سوء الطرف الآخر.

خطأ يمكن تفهمه

عندما تشعر بالأذى أو الخوف، أو بأن تواصلك مع طفلك مهدد، فمن الطبيعي أن ترغب في شرح كل ما أخطأ فيه الطرف الآخر. تريد الحديث عن الأكاذيب والخذلان والتلاعب. وعن كل مرة لم يتحمل فيها الطرف الآخر مسؤوليته، وكل ما تعرض له الطفل، وكل ما اضطررت أنت إلى تحمله.

لكن في نزاع الحضانة، نادرا ما يكفي أن تظهر فقط أوجه القصور لدى الطرف الآخر.

السؤال الذي تطرحه المحكمة فعلا

تطرح المحكمة عمليا سؤالا آخر: أي الوالدين أقدر على توفير الأمان والاستقرار والاستمرارية للطفل على المدى الطويل؟

هنا يفقد كثير من الآباء والأمهات تركيزهم. يدخلون الإجراءات وهم يشعرون بالغضب والإحباط وبحاجة شديدة إلى إثبات أنهم على حق. لكن المحكمة غالبا ما تنظر إلى طريقة تصرفك أثناء النزاع أكثر مما تنظر إلى شدة مشاعرك تجاهه.

كيف تتواصل؟

كيف تتعامل مع الضغط؟

كيف تتحدث عن الطرف الآخر؟

هل تستطيع تقديم احتياجات الطفل على إحباطك الشخصي؟

هل تحاول دعم علاقة الطفل بالطرف الآخر، إذا كان ذلك آمنا وممكنًا؟

هل توثق الوقائع بموضوعية، أم تتصرف بان دفاع؟

الاستراتيجية عامل حاسم

في كثير من نزاعات الحضانة، تكون المشاعر قوية لدى الطرفين. توجد اتهامات وخلافات قديمة وجراح عميقة. لكن المحكمة لا تحتاج إلى فهم النزاع فحسب. بل تحتاج أيضا إلى فهم أي الحلول هو الأفضل للطفل في المستقبل.

نادرا ما يكسب ثقة المحكمة الوالد الذي يرفع صوته أكثر. أما الوالد الذي يوثق الوقائع بموضوعية، ويحافظ على هدوئه، ويظهر حرصه على مصلحة الطفل الفضلى، فغالبا ما يكون موقفه أقوى بكثير.

القوة ليست عدوانية

هذا لا يعني أن تكون سلبيا، أو أن تقبل ادعاءات غير صحيحة، أو أن تخفى المخاطر الجسيمة. بل العكس. لكن يجب عرض كل شيء بالطريقة الصحيحة.

في قضايا الحضانة، لا تعني القوة أن تكون عدوانيا. القوة هي أن تتسم بالانساق والموضوعية وأن تتصرف وفق استراتيجية، حتى عندما يكون الموقف صعبا عاطفيا. وهذا غالبا ما يصنع الفرق بين أن تبدو امتدادا للنزاع، وأن تبدو مصدر أمان للطفل. وأمام المحكمة، يكون هذا الفرق حاسما.

الجزء الأول: الوالد يركز على النزاع أكثر من الطفل

لعل الخطأ الأكثر شيوعاً في قضايا الحضانة هو أن ينشغل أحد الوالدين بالخلاف مع الوالد الآخر إلى حد يصبح معه الطفل في الخلفية. وغالباً ما يحدث ذلك دون أن يدرك الوالد نفسه هذا الأمر.

عندما يطغى الخلاف

في البداية، يكون الأمر عادة متعلقاً بالإحباط أو خيبة الأمل أو الشعور بالتعرض للظلم. لكن كلما طال الخلاف، ازداد انشغال الوالد في تواصله وأفكاره وطاقته بمواجهة الوالد الآخر، بدلاً من توفير الأمان الفعلي للطفل. وهذا أمر تلاحظه بسرعة كبيرة كل من وحدة شؤون الأسرة، وهي الجهة المعنية بمسائل الأسرة، والمحكمة.

كيف تنظر وحدة شؤون الأسرة إلى ذلك

في كثير من القضايا، يلاحظ أن أحد الوالدين يحضر جلسات الحوار ولا يكاد يتحدث إلا عن أوجه القصور لدى الطرف الآخر. وكل سؤال عن الطفل يعيد الحديث إلى الانتقادات أو الاتهامات أو الخلافات القديمة. وغالباً ما يريد الوالد إظهار مدى تعقيد الطرف الآخر للوضع. لكن الأثر يكون أحياناً عكسياً. إذ يبدأ المختص بإجراء التقييم في التساؤل عما إذا كان الخلاف قد أصبح أهم من حاجة الطفل إلى الهدوء والاستقرار.

عندما يقحم الطفل في الخلاف

ما يضر غالباً بمصداقية أحد الوالدين هو إقحام الطفل في الخلاف، بقصد أو دون قصد. وقد يتعلق الأمر بتصرفات بسيطة يستهين بها كثيرون:

إطلاق تعليقات في المنزل عن الوالد الآخر

التأفف عند ذكر الوالد الآخر

سؤال الطفل عما قيل في منزل الوالد الآخر

شعور الطفل بأنه مسؤول عن «الانحياز إلى أحد الطرفين»

الأطفال أوفياء لكلا الوالدين

الأطفال شديدي الوفاء لوالديهم. وغالباً ما يشعرون بالخلافات أكثر بكثير مما يظن الكبار. وعندما يبدأ الطفل في تحمل إحباط أحد الوالدين أو قلقه، يتأثر نفسياً. وهذا أمر تنتظر إليه المحاكم بجدية بالغة.

المحكمة لا تبحث عن الوالد المثالي

لا يوجد والد مثالي. ما يجري النظر فيه هو أي الوالدين أقدر على حماية الطفل من الخلاف. فالوالد الذي يستطيع الحفاظ على هدوئه رغم الاستفزاز، والتواصل بنضج، ومواصلة التركيز على احتياجات الطفل، يبدو في الغالب الأعم أقوى من الناحية القانونية. وذلك مقارنة بمن يتصرف باندفاع أو يسمح للخلاف بالسيطرة على الحياة اليومية.

يعتقد كثير من الوالدين أن الغضب الشديد أو الاتهامات الحادة تدل على الاهتمام بالطفل وحبّه. لكن الواقع أنها قد تفهم أحيانا على نحو معاكس. فعندما ينشغل أحد الوالدين بالتغلب على الطرف الآخر إلى حد يصبح معه الطفل في قلب الخلاف، تبدأ وحدة شؤون الأسرة والمحكمة في طرح أسئلة عن القدرة على التعاون والاستقرار والتركيز على الطفل.

طريقة التواصل تؤثر في التقييم

من الشائع أيضا أن يستهين الوالدان بتأثير طريقة تواصلهما في التقييم. فالرسائل النصية المكتوبة في لحظات الانفعال، أو رسائل البريد الإلكتروني العدائية، أو الاتهامات المتكررة، قد ترسم بمرور الوقت صورة لشخص يدفعه الخلاف أكثر مما تدفعه رعاية الطفل.

في قضايا الحضانة، ليس صاحب الصوت الأعلى هو من يبدو الأقوى في كثير من الأحيان. بل يكون عادة الوالد الذي ينجح في الحفاظ على اتساق سلوكه وهدوئه وتركيزه على الطفل، حتى تحت ضغط شديد.

الصورة العامة بمرور الوقت هي الحاسمة

عمليا، لا تحسم كثير من قضايا الحضانة بناء على واقعة منفردة، بل بناء على الصورة العامة التي تتكون بمرور الوقت. تحاول المحكمة فهم أي الوالدين يستطيع توفير أكبر قدر من الأمان للطفل على المدى الطويل. ويرتبط الأمان إلى حد كبير بالقدرة على تقديم احتياجات الطفل على الخلاف الشخصي مع الوالد الآخر.

الجزء الثاني: التواصل العدواني

التواصل العدواني من أكثر المشكلات التي يستهان بها في قضايا الحضانة. وهو في الوقت نفسه من الأمور التي قد تلحق أكبر ضرر بموقف أحد الوالدين، سواء أمام وحدة شؤون الأسرة التابعة للخدمات الاجتماعية أو أمام المحكمة.

عندما تتحكم المشاعر في التواصل

لا يدرك كثير من الآباء والأمهات مدى أهمية أسلوب تواصلهم إلا بعدما يتضمن ملف التقييم مئات الرسائل النصية أو رسائل البريد الإلكتروني أو تسجيلات الخلافات.

من الطبيعي أن تكون المشاعر قوية في بداية الانفصال. وغالبا ما تتعلق بالشعور بالخيانة والخوف والإحباط والقلق من فقدان وقت يقضيه الوالد مع طفله. تبدأ المشكلة عندما تتحكم المشاعر في التواصل. فما يكتب تحت تأثير الانفعال في ساعة متأخرة من المساء قد يصبح لاحقا عنصرا أساسيا في تقييم قدرة أحد الوالدين على التعاون ومدى استقراره.

كثيرا ما يكون موقف أحد الوالدين قويا في البداية، لكنه يضعفه تدريجيا برسائل عدوانية أو نبذة تهديد أو اتهامات مستمرة. يعتقد كثيرون أنهم «يدافعون عن أنفسهم». لكن الإجراءات القانونية لا تتعلق فقط بما حدث، بل أيضا بكيفية التعامل مع النزاع.

لماذا تحظى القدرة على التعاون بأهمية كبيرة

تولي وحدة شؤون الأسرة والمحكمة أهمية كبيرة لقدرة الوالدين على التواصل بشأن الطفل. وعندما يسود التواصل غضب أو رغبة في السيطرة أو خلافات متكررة، تثار سريعا تساؤلات حول احتمال وقوع الطفل وسط وضع مؤذ. ويزداد الأمر خطورة عندما يسبب هذا التواصل للطفل القلق أو عدم الاستقرار أو صراع الولاء، أي شعوره بأنه مضطر إلى الانحياز إلى أحد والديه.

تنظر المحكمة إلى الأنماط المتكررة بمرور الوقت

نادرا ما يقيم التواصل العدواني بمعزل عن سياقه. فعادة لا تحسم رسالة نصية غاضبة واحدة نتيجة القضية. لكن عندما يكشف التواصل على مدى أشهر أو سنوات عن عدوانية متكررة أو تهديدات أو انتقاص أو ردود فعل اندفاعية، يبدأ ذلك في التأثير على الصورة العامة للوالد.

في الواقع العملي، تتعلق قضايا الحضانة بدرجة كبيرة بالمصادقية وضبط النفس. فالوالد الذي يستطيع التواصل بموضوعية رغم النزاع غالبا ما يبدو أكثر استقرارا وقدرة على توفير الأمان. أما من يرد بالغضب عند مواجهة الصعوبات، فقد ينظر إليه باعتباره ميالا للنزاع أو صعب التعاون. وقد يحدث ذلك حتى لو كان يحب طفله في الأساس ويشعر بأن الوضع يستفزه.

كيف يفسر المختصون بإجراء التقييم الرسائل

غالبا ما يستهين الآباء والأمهات بكيفية تفسير المختصين للتواصل. فالرسالة التي يراها مرسلها «مفهومة في تلك اللحظة» قد يراها المختص الذي يجري التقييم تعبيرا عن السيطرة أو التهديد أو عدم الاستقرار العاطفي. وفي كثير من الأحيان، لا تكون الألفاظ الجارحة هي الأشد تأثيرا، بل النبرة والحدة والعجز عن تهدئة النزاع.

التواصل عبر الطفل أو أمامه

يصبح الأمر خطيرا بشكل خاص عندما يجري التواصل عبر الطفل أو أمامه. فعندما يسمع الطفل تعليقات سلبية عن الوالد الآخر، أو يستشعر العدوانية، أو يستخدم لنقل الرسائل، غالبا ما يتعرض لعبء نفسي شديد. وتنظر المحاكم بجدية بالغة إلى الحالات التي قد يزعج فيها بالطفل في نزاع الكبار.

اكتب وكأن رسالتك ستقرأ في المحكمة

من النصائح المفيدة أن تكتب كل رسالة في نزاع الحضانة وكأنها ستقرأ يوما بصوت عال في المحكمة. فهذا يحدث أكثر مما يظن كثيرون. وما يبدو في لحظته شجارا خاصا قد يصبح لاحقا جزءا من تقييم الحضانة، ويؤثر على تقدير أي الوالدين أقدر على توفير الأمان والاستقرار للطفل.

في النهاية، لا يتعلق الأمر بمن يشعر بإحباط أكبر. بل بمن يستطيع، رغم النزاع، التصرف بمزيد من النضج وضبط النفس والتركيز على الطفل. وغالبا ما تحسم قضايا الحضانة على هذا الأساس.

الجزء الثالث: نقص التوثيق

نقص التوثيق من أكثر الأخطاء شيوعاً في قضايا الحضانة. ويحدث خصوصاً لدى الآباء والأمهات الذين يمرون بظروف صعبة، لكنهم لا يدركون مدى تأثير الأدلة الملموسة في تقييم وحدة شؤون الأسرة والمحكمة.

الحقيقة وحدها نادراً ما تكفي

يعتقد كثيرون أن الحقيقة وحدها يجب أن تكون كافية. لكن قضايا الحضانة نادراً ما تحسم بناء على المشاعر أو التجارب الشخصية وحدها. يجب أن تتمكن المحكمة من تقييم ما يمكن إثباته، وما يبدو موثقاً، والظروف التي تؤثر فعلاً في الطفل.

قد يكون أحد الوالدين قد تعرض لمشكلات بالغة الخطورة. ومن أمثلتها عرقلة التواصل واللقاءات بين الطفل والوالد الآخر، أو التلاعب، أو التهديد، أو الضغط النفسي. ومع ذلك، قد يصعب عليه إثبات موقفه قانونياً إذا لم تتوفر وثائق. فنادرًا ما يكفي القول إن أمراً ما حدث مراراً، ما لم يمكن إثباته برسائل أو سجلات طبية أو بلاغات أو شهادات شهود أو غيرها من الأدلة.

روايتان مختلفتان: أيهما أقرب إلى الواقع؟

غالباً ما تتسم النزاعات في قضايا الحضانة بوجود روايتين مختلفتين تماماً. يصف كل من الوالدين الوضع من منظوره الخاص. وعلى المحكمة أن تحاول فهم الرواية الأقرب إلى الواقع. وغالباً ما ينظر إلى التوثيق الواضح والمنظم والمتسق على أنه أكثر مصداقية من الادعاءات العامة غير المدعومة.

التوثيق ليس سلاحاً

لا يعني التوثيق «جمع ذخيرة» ضد الوالد الآخر. ومن الأخطاء الشائعة في فهمه البدء بتوثيق كل ما يثير الانزعاج مهما كان بسيطاً، أو محاولة افتعال نزاع للحصول على مادة للتوثيق. وغالباً ما يأتي ذلك بنتائج عكسية. فكثيراً ما يلاحظ المختصون سريعا الفرق بين من يوثق لحماية الطفل ومن يوثق لتأجيج النزاع.

توثيق يكشف أنماطاً متكررة مع مرور الوقت

عادة ما يكون التوثيق الأكثر أهمية هو الذي يكشف أنماطاً متكررة مع مرور الوقت، مثل:

إلغاء مواعيد لقاء الطفل بأحد والديه

التواصل العدواني

صعوبات استلام الطفل وتسليمه

حالة الطفل وراحته النفسية والجسدية

صعوبات التعاون

ابدأ التوثيق مبكرا

غالباً ما تركز المحكمة على الصورة العامة أكثر من تركيزها على الوقائع المنفردة. لذلك تصبح الاستمرارية والوضوح عاملين حاسمين. يتأخر كثير من الآباء والأمهات في بدء التوثيق. وعندما يتصاعد النزاع، يحاولون تذكر التواريخ والوقائع والتفاصيل بأثر رجعي، وهو أمر أصعب بكثير. وقد تكون للتوثيق البسيط والموضوعي منذ البداية أهمية كبيرة جداً لاحقاً.

سلوكك أنت يظهر أيضاً

غالباً ما تكون لطريقتك في الكتابة وردود فعلك وتواصلك أهمية لا تقل عما تحاول إثباته بشأن الوالد الآخر. ينبغي أن تكون كل رسالة نصية أو رسالة بريد إلكتروني أو ملاحظة قابلة للتدقيق من قاض، ومن يتولى التحقيق، ومحامي الطرف الآخر. وغالباً ما يعزز الوالد الذي يحافظ على تواصل هادئ وموضوعي يركز على الطفل مصداقيته بدرجة كبيرة.

في كثير من قضايا الحضانة، تتعلق المسألة في نهاية المطاف بالثقة. فعندما يكون التوثيق واضحاً ومتوازناً ومتربطاً، يسهل بناء المصداقية. أما غياب التوثيق تماماً، فغالباً ما يؤدي إلى الشك وعدم اليقين. وعدم اليقين نادراً ما يكون ميزة في الإجراءات القانونية.

الجزء الرابع: محاولة التأثير على الطفل

تنظر المحاكم ووحدات شؤون الأسرة التابعة للخدمات الاجتماعية بجدية بالغة إلى محاولات التأثير على الطفل في قضايا الحضانة. فهذه المحاولات تقحم الطفل في نزاع لا يستطيع فهمه ولا تحمل مسؤوليته.

التأثير غالبا أكثر خفاء مما نتصور

لا يتعلق الأمر دائما بتوجيهات مباشرة أو محاولات صريحة لدفع الطفل إلى الابتعاد عن الوالد الآخر. فكثيرا ما يبدأ بتعليقات بسيطة أو نظرات أو أسئلة أو إشارات عاطفية تضع الطفل تدريجيا في قلب النزاع. قد يبدأ الوالدان اللذان يشعران بالألم النفسي أو اليأس، من دون وعي، في البحث عن تأييد من الطفل. وقد يحدث ذلك مثلا من خلال:

سؤال الطفل عما يحدث لدى الوالد الآخر

إبداء الشكوك تجاه الوالد الآخر

إظهار الانزعاج عندما يعود الطفل بعد قضاء وقت مع الوالد الآخر

إسماع الطفل تعليقات سلبية عن الوالد الآخر

الطفل يريد كلا والديه

قد يبدو هذا التصرف طبيعيا للشخص البالغ في تلك اللحظة. لكنه غالبا ما يخلق لدى الطفل صراعا داخليا شديدا. ففي الغالبية العظمى من الحالات، يريد الأطفال الحفاظ على علاقة مع كلا الوالدين. وغالبا ما يشعرون بالذنب عندما يحسون بأن عليهم الانحياز إلى أحدهما.

كيف تكتشف وحدات شؤون الأسرة التأثير على الطفل

يتعامل المختصون بإجراء التحقيقات يوميا مع النزاعات الأسرية. وغالبا ما يكتسبون مهارة في ملاحظة استخدام الطفل تعبيرات الكبار، أو ظهوره وكأنه يحمل مشاعر أحد والديه بدلا من مشاعره الخاصة. وعندما يتحدث الطفل بأسلوب يبدو ملقنا أو أكبر من سنه بكثير، تثار غالبا تساؤلات حول التأثير عليه وصراع الولاء، أي شعوره بأنه ممزق بين والديه.

ليس المهم ما يقوله الطفل فحسب، بل لماذا يقوله

يعتقد كثير من الآباء والأمهات أن رغبة الطفل تحسم تلقائيا مسألة الحضانة أو الزيارة والتواصل مع الوالد الآخر. لكن المحكمة تقيم دائما ما إذا كان رأي الطفل يبدو مستقلا وصادقا، أم أن هناك احتمالا لتأثره بالنزاع بين والديه.

آثار طويلة الأمد على الطفل

كثيرا ما يعاني الأطفال العالقون في قلب نزاع والديهم من القلق أو التوتر أو الشعور بالذنب أو صراع الولاء. ويبدأ بعضهم في تكييف مشاعرهم بحسب الوالد الذي يكونون معه، لتجنب النزاع أو خيبة الأمل. وعلى المدى الطويل، قد يخلق ذلك شعورا شديدا بعدم اليقين، ويؤثر على إحساس الطفل بالأمان وهويته. ولا يشترط أن يكون التأثير متعمدا حتى تترتب عليه عواقب قانونية. فحتى الإشارات الخفية قد تؤثر بمرور الوقت على علاقة الطفل بالوالد الآخر.

الوالد الذي يحمي الطفل من النزاع

غالبا ما تولي المحكمة أهمية كبيرة لتحديد أي الوالدين أقدر على حماية الطفل من النزاع. فالوالد الذي يستطيع، رغم إحباطه، تشجيع علاقة الطفل بالوالد الآخر، غالبا ما ينظر إليه على أنه أكثر استقرارا وقدرة على توفير الأمان، وأكثر تركيزا على احتياجات الطفل.

نادرا ما يكون العامل الأهم قانونيا هو من أشد غضبا أو ألما أو أعلى صوتا. بل هو من يستطيع أن يوفر للطفل على نحو أفضل الاستقرار والأمان وحرية أن يعيش طفولته رغم النزاع بين الكبار.

هل يمكن لأحد الوالدين عرقلة التواصل والزيارة؟ وما العواقب؟

نعم، قد يعرقل أحد الوالدين التواصل والزيارة. وهذا أمر تنظر إليه المحكمة ووحدة شؤون الأسرة بجدية بالغة. فالتواصل والزيارة يتعلقان بحق الطفل في علاقة آمنة وسليمة مع كلا والديه.

نادرا ما تبدأ عرقلة التواصل والزيارة بصورة صريحة

في قانون الأسرة، لا يقتصر التواصل والزيارة على اللقاءات الفعلية بين الطفل وأحد والديه. فعندما يبدأ أحد الوالدين، بقصد أو دون قصد، في إعاقة هذه العلاقة، قد تترتب على ذلك عواقب كبيرة جدا. وقد تمس هذه العواقب الطفل وإجراءات دعوى الحضانة على حد سواء.

عادة ما تتطور العرقلة تدريجيا. فقد تبدأ بأمور صغيرة تبدو غير مهمة للآخرين. مثل إلغاء اللقاءات في وقت متأخر، أو تغيير الخطط، أو ضعف التواصل، أو تعليقات تجعل الطفل يتردد في اللقاء. ومع مرور الوقت، قد تشكل هذه التصرفات نمطا يبتعد فيه الطفل تدريجيا عن الوالد الآخر.

تنظر المحكمة في أسباب تدهور العلاقة

لا تنظر المحكمة فقط في ما إذا كانت اللقاءات قد ألغيت فعلا. بل تنظر أيضا في أسباب تدهور العلاقة بين الطفل والوالد الآخر. فإذا تعمد أحد الوالدين التأثير في مشاعر الطفل، أو إثارة القلق لديه بشأن اللقاءات، أو تقويض العلاقة، فقد يعد ذلك مشكلة خطيرة من منظور الطفل.

أشكال مختلفة لعرقلة التواصل والزيارة

عمليا، قد تتخذ عرقلة التواصل والزيارة أشكالا كثيرة، منها:

رفض تسليم الطفل أو إيجاد أسباب باستمرار لإلغاء اللقاءات

إبداء تعليقات سلبية عن الوالد الآخر أمام الطفل

إثارة الشكوك حول الوالد الآخر

جعل الطفل يشعر تدريجيا بأن رغبته في لقاء الوالد الآخر أمر «خاطئ»

نادرا ما يرى من يعرقل التواصل والزيارة أنه المخطئ

الأطفال شديداً يتأثر بصراع الولاء، أي الشعور بأن عليهم الاختيار بين والديهم. وغالبا ما يستشعرون مشاعر أحد الوالدين حتى دون التعبير عنها صراحة. وفي الوقت نفسه، غالبا ما يرى الوالد الذي يعرقل التواصل والزيارة أنه يحمي الطفل، أو يتصرف بدافع الإحباط، أو يحاول التعامل مع وضع يسوده النزاع. لكن المشكلة هي أن النزاع بين البالغين قد يطغى بسهولة على حاجة الطفل إلى التواصل مع كلا والديه.

الأطفال الذين يفقدون التواصل مع أحد والديهم تدريجياً معرضون للقلق ومشكلات الهوية والشعور بالذنب وصراعات ولاء شديدة. وعلى المدى الطويل، قد يؤثر ذلك في شعور الطفل بالأمان وفي علاقاته، حتى في مرحلة الرشد.

ما العواقب القانونية المحتملة؟

في قضايا الحضانة، غالباً ما تتجاوز المسألة التواصل والزيارة بحد ذاتهما. فالمحكمة تبحث في أي الوالدين يدعم فعلياً حاجة الطفل إلى علاقة سليمة مع كليهما. ويقوم قانون الأسرة السويدي على أن التواصل الوثيق والجيد مع كلا الوالدين يكون عادة الأفضل للطفل، ما دامت لا توجد مخاطر عليه.

قد يفقد الوالد الذي يعرقل التواصل مراراً ثقة المحكمة بمرور الوقت. وفي بعض الحالات، قد يؤدي ذلك إلى تغييرات في الحضانة أو محل إقامة الطفل أو ترتيبات التواصل والزيارة. ولا تنظر المحكمة فقط إلى ما يقوله أحد الوالدين عن مصلحة الطفل الفضلى، بل إلى تصرفاته الفعلية.

ليس كل نزاع بشأن التواصل والزيارة عرقلة متعمدة

هناك حالات تستدعي تقييد التواصل والزيارة أو تعديل ترتيباتهما بسبب مخاوف حقيقية. وقد تتعلق هذه المخاوف، مثلاً، بالعنف أو الإدمان أو سلامة الطفل. ويجب تقييم كل حالة بعناية بناءً على احتياجات الطفل الفعلية. وتجري المحكمة دائماً تقييماً شاملاً توازن فيه بين أمان الطفل وحاجته إلى التواصل مع كلا والديه.

النمط السلوكي بمرور الوقت هو الفيصل

تنظر المحكمة في كيفية تواصل الوالدين وتعاملهما مع النزاعات. كما تنظر في ما إذا كان أحدهما يحمي الطفل باستمرار من نزاع البالغين أو يقحمه فيه. وغالباً ما ينظر إلى الوالد الذي يستطيع تشجيع علاقة الطفل بالوالد الآخر، رغم شدة النزاع، على أنه أكثر استقراراً واستعداداً للتعاون وتركيزاً على احتياجات الطفل.

في النهاية، لا تتمحور مسائل التواصل والزيارة حول نزاع الوالدين، بل حول حق الطفل في الأمان والاستقرار والعلاقات السليمة.

نادرا ما يبدأ نزاع الحضانة في المحكمة

يبدأ نزاع الحضانة في معظم الحالات قبل ذلك بوقت طويل. يبدأ في علاقة يتدهور فيها التواصل تدريجيا. وتتفاقم الخلافات المتعلقة بالطفل حتى يعجز الوالدان عن التعاون.

مسائل صغيرة تتفاقم بمرور الوقت

في البداية، يتعلق الأمر غالبا بمسائل بسيطة. من سيصطحب الطفل؟ كيف سينظم تواصله ولقاؤه مع الوالد الذي لا يقيم معه؟ إلى أي مدرسة سيذهب؟ لكن عندما تنعدم الثقة بين الوالدين، سرعان ما تصبح حتى المسائل الصغيرة مشحونة بالتوتر والخلاف.

نلاحظ كثيرا أن العديد من الوالدين يتأخرون أكثر مما ينبغي في طلب المساعدة القانونية. يحاولون حل الوضع بأنفسهم، بينما يتصاعد النزاع ويتدهور التواصل ويتأثر الطفل بالتوتر. وغالبا ما تكون هذه هي البداية الفعلية لنزاع الحضانة.

تنطلق المحكمة دائما من مصلحة الطفل الفضلى

لا تهتم المحكمة بتحديد من كان الأكثر تألما بسبب الانفصال، أو من «انتصر» في النزاع بين البالغين. ينصب التركيز على أمان الطفل واستقراره وسلامته على المدى الطويل. لذلك، يكتسب سلوك الوالدين أثناء النزاع أهمية كبيرة أيضا.

وحدة شؤون الأسرة وجلسات التعاون

عندما يتعذر استمرار الترتيبات المتعلقة بالطفل، تكون الخطوة التالية عادة التواصل مع وحدة شؤون الأسرة في البلدية. وهي جهة تعرض فيها عادة جلسات لمساعدة الوالدين على التعاون. والهدف هو مساعدتهما على إيجاد حلول بشأن الحضانة وإقامة الطفل والتواصل واللقاء معه، دون الحاجة إلى اللجوء إلى المحكمة. تنجح هذه الجلسات أحيانا، ويتمكن الوالدان من المضي قدما دون إجراءات قضائية. لكنها لا تكفي في كثير من النزاعات، خصوصا عندما تتضرر الثقة بشدة. عندئذ يصبح اللجوء إلى نزاع قضائي بشأن الحضانة مطروحا فعليا.

ثلاث مسائل مختلفة: الحضانة والإقامة والتواصل واللقاء

لا يعني نزاع الحضانة بالضرورة السعي إلى الحصول على الحضانة المنفردة. ففي الواقع، تتعلق الإجراءات غالبا بثلاث مسائل:

الحضانة القانونية: من يتحمل المسؤولية القانونية عن الطفل ويتخذ القرارات المهمة، مثلا بشأن المدرسة والرعاية الصحية والتعامل مع الجهات الرسمية.

الإقامة: أين سيقوم الطفل بصفة دائمة.

التواصل واللقاء: حق الطفل في التواصل واللقاء مع الوالد الذي لا يقيم معه.

تقديم صحيفة الدعوى إلى المحكمة الابتدائية

عندما يتعذر حل هذه المسائل بالتراضي، يمكن لأحد الوالدين تقديم صحيفة دعوى إلى المحكمة الابتدائية. عندها تبدأ الإجراءات القضائية رسمياً. ويجب أن تتضمن الصحيفة بياناً واضحاً لما يطلب من المحكمة أن تقرر، ولماذا يعد هذا الحل الأفضل للطفل.

لا يكفي وصف أوجه تقصير الوالد الآخر أو التعبير عن الإحباط. يدخل كثيرون في دعاوى الحضانة وهم يركزون على «إثبات» أن الوالد الآخر أخطأ. لكن المحكمة تنظر إلى الصورة الكاملة: كيف تسير حياة الطفل اليومية؟ وكيف يتواصل الوالدان؟ وهل يتوفر الاستقرار؟ وهل يحمي الطفل من النزاع أم يزعج به فيه؟

الجلسة التحضيرية الشفوية والقرارات المؤقتة

بعد وصول الدعوى إلى المحكمة الابتدائية، يستدعى الوالدان عادة إلى جلسة أولى. وتبحث المحكمة غالباً إمكانية التوصل إلى حل دون عقد جلسة المرافعة الرئيسية. وفي بعض الحالات، تتخذ قرارات وقتية، أي قرارات مؤقتة تسري أثناء سير الإجراءات، بشأن إقامة الطفل أو التواصل واللقاء معه مثلاً.

تقييم الحضانة

إذا كان النزاع عميقاً أو احتاجت المحكمة إلى مزيد من المعلومات، يقرر غالباً إجراء تقييم للحضانة. وتبحث وحدة شؤون الأسرة عندئذ، من بين أمور أخرى، وضع الطفل وقدرة الوالدين على رعايته والتعاون بينهما، وأي عوامل خطر محتملة.

نادراً ما يتعلق التقييم في الواقع بتحديد الوالد «الأفضل». بل يتعلق بتحديد أي الوالدين أقدر على توفير الأمان والاستقرار للطفل بمرور الوقت.

طريقة تصرفك أثناء الإجراءات أهمية

قد تكون للتواصل العدواني، أو محاولات التأثير على الطفل، أو السلوك الذي يركز على النزاع، أو ضعف القدرة على التعاون، أهمية قانونية كبيرة. ولا تنظر المحكمة إلى ما حدث سابقاً فحسب، بل تنظر أيضاً إلى كيفية تصرف الوالدين أثناء النزاع نفسه.

لذلك، نادراً ما يكون السؤال الحاسم هو من الأكثر غضباً أو الأكثر اقتناعاً بموقفه. بل هو من الأقدر على حماية الطفل من النزاع وتوفير وضع آمن ومستقر وقابل للاستمرار على المدى الطويل. وغالباً ما تحسم دعاوى الحضانة في الواقع على هذا الأساس.

ما الخطوة الأولى عند مواجهة نزاع حول الحضانة؟

عندما يواجه أحد الوالدين نزاعاً حول الحضانة، تكون الخطوة العملية الأولى غالباً هي التواصل مع وحدة شؤون الأسرة في البلدية التي يسجل فيها محل إقامة الطفل، أو التي ترتبط بها الأسرة بصورة رئيسية.

تواصل مع وحدة شؤون الأسرة، ولكن ليس تحت تأثير الانفعال

وحدة شؤون الأسرة هي جهة تابعة للبلدية. تتولى مسائل الحضانة، أي المسؤولية القانونية عن الطفل، وإقامته والتواصل معه، قبل بدء أي إجراءات قضائية محتملة.

نحن في مكتب المحاماة ننصح بعدم التواصل مع وحدة شؤون الأسرة تحت تأثير الانفعال. لا تتصل وأنت في حالة ذعر لتسرد فقط كل ما يفعله الوالد الآخر من أخطاء. ينبغي أن تكون المكالمات الأولى هادئة وموضوعية وواضحة. اشرح أن هناك خلافاً يتعلق بالطفل، وأنت ترغب في المساعدة بشأن الحضانة أو الإقامة أو التواصل مع الطفل. ومن المهم منذ هذه المرحلة أن يظهر تركيزك على الطفل، لا على النزاع.

جلسات التعاون

يمكن لوحدة شؤون الأسرة تقديم معلومات عن جلسات التعاون. وهي جلسات يتلقى فيها الوالدان دعماً لمحاولة التواصل إلى حل دون اللجوء إلى المحكمة. وقد تتناول مكان إقامة الطفل، وترتيبات التواصل معه، وكيفية تسليمه واستلامه، وكيفية تواصل الوالدين بشأنه.

إذا توصل الوالدان إلى اتفاق، يمكن لوحدة شؤون الأسرة المساعدة في صياغته. وبعد موافقة وحدة شؤون الأسرة عليه، يصبح ملزماً قانوناً شأنه شأن الحكم القضائي.

اشتراط حضور جلسة تعريفية

منذ 1 مارس 2022، يشترط في كثير من الحالات حضور جلسة تعريفية لدى البلدية قبل أن تتمكن المحكمة من النظر في نزاع حول الحضانة أو الإقامة أو التواصل مع الطفل. والهدف هو تزويد الوالدين بمعلومات عن الإجراءات، وإتاحة فرصة لحل النزاع دون اللجوء مباشرة إلى المحكمة الابتدائية.

اللقاء الأول ليس محاكمة

اللقاء مع وحدة شؤون الأسرة ليس ساحة «لانتصار» على الوالد الآخر. بل هو فرصة لإظهار رغبتك في إيجاد حل آمن للطفل. فالوالد الذي يحضر بهدوء ووضوح، ويركز على احتياجات الطفل، يترك غالباً انطباعاً أفضل بكثير ممن يكتفي بمهاجمة الوالد الآخر.

كيف تستعد

حضر وصفاً واضحاً ومحدداً لوضع الطفل:

ما الأمور التي لا تسير على نحو سليم؟

كيف يتأثر الطفل؟

ما المشكلات المحددة المتعلقة باستلام الطفل وتسليمه، أو إقامته، أو دراسته، أو التواصل بين الوالدين، أو التواصل مع الطفل؟

ما الوقائع الفعلية التي يمكنك وصفها، بدلا من إطلاق أحكام عامة مثل «يستحيل التعامل مع الوالد الآخر»؟

للخطوة الأولى أهمية استراتيجية أيضا

قد تؤثر طريقة تعبيرك منذ البداية في كيفية النظر إليك لاحقا. تحدث عن أمان الطفل واستقراره واحتياجاته. تجنب المبالغة ونبرة التهديد والهجمات الانفعالية. وحتى إن كان الوضع صعبا، فعليك إظهار قدرتك على التصرف بنضج ومسؤولية.

إذا لم تؤد الجلسات إلى حل

إذا لم تؤد جلسات التعاون إلى حل، يمكن الانتقال إلى المحكمة الابتدائية بتقديم صحيفة دعوى. وذلك ما لم تكن هذه المسائل تنظر بالفعل، مثلا ضمن دعوى طلاق جارية.

غالبا ما يكون التواصل مع وحدة شؤون الأسرة بداية المسار بأكمله. فهناك يبدأ توثيق وجود النزاع، وتوضح قدرة الوالدين على التعاون. وهناك أيضا يجرى غالبا أول تقييم مهني لإمكان حل المسائل بالتراضي. لذلك، تعامل مع وحدة شؤون الأسرة بجدية كبيرة. فالوالد الذي يظهر منذ البداية تنظيما وهدوءا وتركيزا على الطفل يكون غالبا في موقف أقوى طوال الإجراءات.

صحيفة الدعوى عندما لا تؤدي جلسات التعاون بين الوالدين إلى نتيجة

عندما لا تؤدي جلسات التعاون لدى وحدة شؤون الأسرة إلى حل، يدخل الوضع مرحلة جديدة. وغالبا لا يبقى سوى خيار واحد: ترك الفصل في مسائل الحضانة، أي المسؤولية القانونية عن الطفل، أو إقامته أو التواصل معه للمحكمة الابتدائية.

خطوة مرهقة عاطفيا

عادة ما أوضح لموكلي أن هذه من أكثر الخطوات إرهاقا من الناحية العاطفية في الإجراءات كلها. يشعر كثيرون بالقلق والتوتر وعدم اليقين. وفي الوقت نفسه، من المهم فهم أن المحكمة ليست جهة تهدف إلى «معاقبة» أي من الوالدين. مهمتها هي إيجاد الحل الأفضل للطفل على المدى الطويل.

صحيفة الدعوى

تبدأ الإجراءات بتقديم صحيفة دعوى إلى المحكمة الابتدائية. وتوضح فيها ما تريد أن تقرره المحكمة وأسباب طلبك. فقد تطلب، مثلا، إسناد الحضانة إليك وحدك، أو إقامة الطفل معك بصفة دائمة، أو تنظيم التواصل واللقاءات معه بصورة أوضح.

لا يقتصر الأمر الحاسم على الطلب نفسه. بل يشمل أيضا طريقة وصف الوضع ومدى وضوح شرحك لكون الحل المقترح هو الأفضل للطفل. يعتقد كثيرون أن الإجراءات تهدف إلى إظهار مدى سوء الوالد الآخر. لكن المحكمة تنظر أساسا إلى وضع الطفل وقدرة الوالدين على تقديم احتياجاته على النزاع. لذلك، غالبا ما تكون الصورة التي تقدمها عن نفسك أهم من مقدار الانتقاد الذي توجهه إلى الطرف الآخر.

ترسل صحيفة الدعوى بعد ذلك إلى الوالد الآخر ليتمكن من الرد عليها. وبذلك تتكون لدى المحكمة صورة أولية عن الأسرة والطفل ووحدة النزاع.

الجلسة التحضيرية الشفوية

تدعو المحكمة الابتدائية بعد ذلك عادة إلى جلسة تحضيرية شفوية. وغالبا تكون هذه أول مرة يلتقي فيها الوالدان أمام المحكمة. ولا تكون هذه الجلسة عادة جلسة المحاكمة الرئيسية نفسها. والهدف منها أن يفهم القاضي الوضع، وأن ينظر في إمكان التواصل إلى حل دون عقد جلسة المحاكمة الرئيسية.

غالبا ما تكون لهذه الجلسة أهمية أكبر مما يدركه كثيرون. فالقاضي يلاحظ أيضا سلوك الوالدين:

كيف يتواصلان؟

هل يستطيعان التحكم في انفعالاتهما؟

هل يركزان على الطفل أم على النزاع بينهما؟

القرارات المؤقتة

في سياق الجلسة التحضيرية الشفوية، يمكن للمحكمة إصدار قرارات مؤقتة لتنظيم الوضع أثناء سير الإجراءات. وقد تتعلق، مثلا، بمكان إقامة الطفل في الوقت الراهن أو بكيفية التواصل واللقاءات معه. ورغم أن هذه القرارات مؤقتة، فإنها غالبا ما تكون ذات أهمية كبيرة. فهي تنظم حياة الطفل اليومية لفترة طويلة.

التحقيق بشأن الحضانة

إذا كان النزاع واسع النطاق، تأمر المحكمة غالبا بإجراء تحقيق بشأن الحضانة. وغالبا ما يكون هذا التحقيق الجزء الأكثر حسما في الإجراءات. يتحدث القائمون عليه مع كلا الوالدين والطفل. وقد يتواصلون أيضا مع المدرسة أو الروضة أو خدمات الطب النفسي للأطفال والمراهقين أو أشخاص آخرين في محيط الطفل.

غالبا ما يهتم القائمون بالتحقيق بكيفية تصرف الوالدين تحت الضغط أكثر من اهتمامهم بما يقوله كل منهما عن الآخر. هل يستطيعان التعاون وحماية الطفل من النزاع وتوفير الأمان له رغم الظروف؟ بعد اكتمال التحقيق، تقدم وحدة شؤون الأسرة رأيا يتضمن توصية. ولا تكون المحكمة ملزمة باتباعها، لكنها عادة ما تمنحها وزنا كبيرا جدا.

جلسة المحاكمة الرئيسية والحكم

إذا ظل الوالدان غير قادرين على الاتفاق، تنتقل القضية إلى جلسة المحاكمة الرئيسية، أي المحاكمة نفسها. وفيها تسمع أقوال الطرفين والشهود، وأحيانا أشخاص آخرين في محيط الطفل. ثم تصدر المحكمة قرارها.

تقييم شامل

نادرا ما تحسم قضايا الحضانة بناء على واقعة منفردة. فالمحكمة تجري تقريبا دائما تقييما شاملا. وتنظر في أي الوالدين أقدر على توفير الأمان، وأفضل قدرة على التعاون في شؤون الطفل، وما إذا كان هناك خطر تعرض الطفل للأذى.

لذلك، لا يقتصر نزاع الحضانة على المسائل القانونية. بل يتعلق أيضا بضبط النفس والقدرة على تقديم احتياجات الطفل، حتى عندما يكون الوضع بالغ الصعوبة.

الجلسة التحضيرية الشفوية في المحكمة

غالبا ما تكون الجلسة التحضيرية الشفوية من أهم مراحل نزاع الحضانة. وفي هذا السياق، تعني الحضانة المسؤولية القانونية عن الطفل واتخاذ القرارات المتعلقة به. في هذه الجلسة، تلتقي المحكمة بالطرفين لأول مرة. وتبدأ بتكوين تصور عن النزاع ووضع الطفل والمسائل التي تتطلب معالجة عاجلة.

ليست جلسة المحاكمة الرئيسية، لكن تعامل معها بجدية تامة

أشرح عادة لموكلي أن الجلسة التحضيرية الشفوية ليست جلسة المحاكمة الرئيسية. ومع ذلك، يجب التعامل معها بجدية تامة. فغالبا ما يكون القاضي فيها انطباعه الأول عن الوالدين. وقد تؤثر طريقة تعبيرك وردك على أقوال الطرف الآخر ومدى وضوح تركيزك على الطفل في تصور المحكمة لقدرك على رعاية الطفل والتعاون، ولمصداقيتك.

عندما يحضر الطرفان إلى المحكمة، تكون أمامها بالفعل روايتان للنزاع: صحيفة الدعوى والرد عليها. ويحاول القاضي فهم جوهر النزاع. هل يتعلق بالحضانة، أم بإقامة الطفل، أم بالتواصل معه ولقائه، أم بمخاطر تحيط به؟ أم أنه يتعلق أساسا بضعف التواصل وانعدام الثقة؟

الطلبات: ما الذي تريده، ولماذا؟

تستعرض المحكمة عادة طلبات الطرفين. وقد تشمل الحضانة المنفردة، أو إقامة الطفل بالتناوب لدى الوالدين، أو إقامته المستقرة لدى أحدهما، أو جدولا محددا للتواصل واللقاء. ولا تستمع المحكمة إلى ما تريده فقط، بل إلى أسبابه أيضا. وغالبا ما يكون موقف الوالد الذي يشرح طلبه انطلاقا من احتياجات الطفل أقوى من موقف من يكتفي بوصف إحباطه الشخصي.

محاولات التوصل إلى اتفاق

من الأهداف الأساسية للجلسة بحث إمكانية اتفاق الطرفين. ويحاول القاضي غالبا تقريب وجهات نظر الوالدين. وقد يتعلق ذلك بلقاء الطفل، أو استلامه وتسليمه، أو الإجازات، أو المدرسة، أو التواصل. وأحيانا يتم التوصل إلى اتفاق في هذه المرحلة. أما في القضايا الأشد نزاعا، فقد يتعذر ذلك. وعندها تبحث المحكمة إلى إصدار قرار مؤقت.

ما المقصود بطلب إصدار قرار مؤقت؟

هو طلب لاتخاذ قرار يسري مؤقتا أثناء نظر نزاع الحضانة. فقد تستغرق قضايا الحضانة وقتا طويلا. لذلك يحتاج الطفل غالبا إلى ترتيبات عملية قبل صدور الحكم. ويمكن للمحكمة أن تقرر مؤقتا مع من يقيم الطفل، وكيف يكون التواصل واللقاء معه، أو ما إذا كانت الحضانة ستسند مؤقتا إلى أحد الوالدين وحده. القرار المؤقت ليس الحكم النهائي، لكنه قد يكون بالغ الأهمية. فإذا عاش الطفل مدة طويلة وفق ترتيبات معينة، فقد يؤثر ذلك في تقييم المحكمة لاحقا للاستقرار والاستمرارية.

كيفية صياغة طلب إصدار قرار مؤقت

لا يكفي أن تقول إن الطفل يجب أن يقيم معك «حتى إشعار آخر». يجب أن تكون قادرا على شرح سبب كون هذا الحل تحديدا الأكثر أمانا وعملية واستقرارا للطفل في الوقت الراهن.

إذا كانت هناك مخاوف بشأن أمان الطفل، فيجب وصفها بوضوح وموضوعية. وقد تتعلق بما يلي:

صعوبات جسيمة في التعاون

تعطيل تواصل الطفل ولقائه بالوالد الآخر

التأثير النفسي على الطفل

العنف أو التهديدات أو الإدمان أو غير ذلك من عوامل الخطر

المصادقية عامل حاسم

احذر المبالغة. فالمحاكم معتادة على النزاعات الحادة. وغالبا ما تلاحظ تضخيم الرواية دون أساس يدعمها بما يكفي.

عند إصدار القرارات المؤقتة، تجري المحكمة تقييما أضيق نطاقا من تقييمها عند إصدار الحكم. فالتحقيق لم يكتمل بعد، وربما لم تقدم جميع الأدلة. ويقرر القاضي بناء على ما يعرض عليه في ذلك الوقت. لذلك، فإن سلوكك مهم جدا. فالوالد الهادئ والواضح الذي يركز على الطفل ينظر إليه غالبا بوصفه أكثر مصداقية ممن يقاطع الآخرين، أو يتصرف بعدوانية، أو يقضي الوقت في مهاجمة الوالد الآخر.

القرارات المؤقتة بشأن التواصل مع الطفل وحضائنه

إذا كان الطفل لا يسمح له بلقاء أحد والديه، أو كانت ترتيبات اللقاء غير واضحة ومثار نزاع، فيمكن للمحكمة وضع جدول محدد. وقد يشمل أياما معينة، وعطلات نهاية الأسبوع، والعطل المدرسية، ومواعيد الاستلام والتسليم. وعند وجود مخاوف، يمكن للمحكمة بدلا من ذلك اعتماد ترتيبات أكثر حذرا. ومن أمثلتها زيادة اللقاءات تدريجيا أو إجراؤها بحضور شخص داعم.

غالبا ما تتوخى المحكمة الحذر في تغيير الحضانة مؤقتا دون أسباب قوية. وتكون الحضانة المشتركة نقطة الانطلاق في كثير من الحالات. لكن إذا تعذر اتخاذ قرارات مهمة أو وجدت مخاطر، فقد ينظر في إسناد الحضانة مؤقتا إلى أحد الوالدين وحده. والمعيار هو مصلحة الطفل الفضلى، لا حاجة أحد الوالدين إلى السيطرة أو رد الاعتبار.

ليست وسيلة «للفوز بالجولة الأولى»

من الأخطاء الشائعة اعتبار طلبات إصدار القرارات المؤقتة وسيلة لاتخاذ موقف ضد الوالد الآخر. ينبغي اللجوء إليها عندما يحتاج الطفل إلى ترتيبات عملية وواضحة وآمنة أثناء سير الدعوى. وغالبا ما تلاحظ المحكمة الفرق بين طلب يركز على الطفل وطلب يركز على النزاع.

ماذا يحدث بعد الجلسة؟

بعد الجلسة التحضيرية الشفوية، يمكن للمحكمة إقرار اتفاق أو إصدار قرار مؤقت. وقد يتم ذلك فوراً، أو كتابة بعد وقت قصير. ثم تستمر الإجراءات. فقد تطلب المحكمة معلومات من وحدة شؤون الأسرة، أو تأمر بإجراء تحقيق بشأن الحضانة، أو تدعو إلى جلسة تحضيرية أخرى.

نصيحتي قبل الجلسة التحضيرية الشفوية

احضر مستعداً، وحافظ على هدوئك. وإذا أُتيحت لك الفرصة، فتحدث عن الطفل. لا تتحدث عن غضبك أو خيبة أملك أو حاجتك إلى هزيمة الوالد الآخر. تحدث عن حياة الطفل اليومية وأمانه واحتياجاته. واطرح لماذا يعد الحل الذي تقترحه الأفضل للطفل. هكذا تبني المصادقية في نزاع الحضانة.

الطلبات في نزاع الحضانة

عندما تصل الدعوى إلى المحكمة الابتدائية، يصبح السؤال الرئيسي التالي هو: ما الطلبات التي ينبغي تقديمها؟ فالطلبات تحدد عمليا نطاق المسائل التي ستنظر فيها المحكمة.

ما المقصود بالطلب؟

يدخل كثير من الآباء والأمهات في نزاع الحضانة وهم يشعرون بأنهم يريدون «تحقيق العدالة» أو «حماية طفلهم». لكن أمام المحكمة، يجب تحويل هذه الرغبات إلى طلبات قانونية محددة.

ببساطة، الطلب هو ما تطلب من المحكمة أن تقرره. فهو ليس مجرد وصف للمشكلة، بل طلب واضح للحل الذي تريد أن تقرره المحكمة. وتنظر المحكمة أساسا في ثلاثة مجالات: الحضانة، أي المسؤولية القانونية عن الطفل، ومكان إقامته، والتواصل واللقاء مع الوالد الآخر.

طلب الحضانة المنفردة

الحضانة المشتركة هي نقطة الانطلاق في القانون السويدي. لكن إذا تضرر التعاون بشدة، أو وجدت عوامل خطر تتعلق بالطفل، فيمكن لأحد الوالدين طلب الحضانة المنفردة. لا يتعلق الأمر بـ«الفوز» بالطفل أو إقصاء الوالد الآخر. بل يتعلق بمدى نجاح الحضانة المشتركة عمليا، وما إذا كانت النزاعات تؤثر سلبا في الطفل.

كثيرا ما يشعر أحد الوالدين بأن التواصل قد انهار تماما، مثلا من خلال:

نزاعات متكررة بشأن المدرسة أو الرعاية الصحية

صعوبة الوصول إلى الوالد الآخر للتواصل معه

مشكلات تتعلق بسلوكيات السيطرة

عرقلة تواصل الطفل ولقائه مع الوالد الآخر

مواقف يجد فيها الطفل نفسه في وسط النزاع

الطلبات المتعلقة بإقامة الطفل

حتى مع الحضانة المشتركة، يجب أن يكون للطفل محل إقامة مستقر. ويمكن لأحد الوالدين أن يطلب إقامة الطفل لديه بصورة أساسية، مع تواصل الطفل ولقائه مع الوالد الآخر. وأحيانا يطلب كلا الوالدين الإقامة بالتناوب، أي أن يقيم الطفل لدى كل منهما بالتناوب.

لا تعد الإقامة بالتناوب تلقائيا الخيار الأفضل لمجرد رغبة الوالدين في المشاركة في حياة الطفل. تنظر المحكمة في عمر الطفل، والمسافة بين المنزلين، والتواصل بين الوالدين، ومدى توافر الاستقرار وإمكانية توقع ترتيبات الحياة اليومية. وعندما يكون النزاع شديدا جدا، قد يحتاج الطفل إلى محل إقامة أساسي.

الطلبات المتعلقة بالتواصل واللقاء مع الطفل

ينظر قانوننا إلى التواصل واللقاء بوصفهما حقا للطفل، لا للوالد. وإذا لم تسر ترتيبات التواصل واللقاء على نحو مناسب، فيمكن طلب تنظيمها بوضوح، مع تحديد أيام وأوقات وترتيبات ثابتة لتسليم الطفل واستلامه. وعند وجود مخاوف بشأن أمان الطفل، قد يكون من المناسب تقديم طلبات أكثر تقييدا. ومن أمثلتها إجراء اللقاءات بحضور شخص داعم، أو زيادة التواصل واللقاءات تدريجيا.

كثرة الطلبات وتشدها لا يعززان موقفك

يجب أن يبدو الطلب معقولا ومدرسا ومتمحورا حول الطفل. وقد يفهم طلب إقصاء الوالد الآخر تماما، دون أسباب قوية، على أنه توجه نحو التصعيد. ولا تنظر المحكمة فقط إلى ما تطلبه، بل أيضا إلى سبب طلبه ومدى توافقه مع احتياجات الطفل.

الطلبات المؤقتة

كثيرا ما تقدم أيضا طلبات مؤقتة. وهي طلبات لإصدار قرارات تسري أثناء نظر الدعوى، بشأن إقامة الطفل أو التواصل واللقاء معه مثلا. وقد تكون لهذه القرارات أهمية كبيرة، لأنها تؤثر في حياة الطفل اليومية مدة طويلة قبل صدور الحكم.

الطلب الجيد يعكس التركيز على الطفل

تحاول المحكمة فهم الدوافع الكامنة وراء الطلبات: هل يريد الوالد توفير الاستقرار للطفل، أم أن الأمر يتعلق بالسيطرة أو الغضب أو النزاع؟ لذلك، لا يقتصر الطلب الجيد على كونه سليما من الناحية القانونية. بل يعكس أيضا النضج، والتركيز على الطفل، والاستقرار على المدى الطويل.

طلب الحضانة المنفردة

طلب الحضانة المنفردة من أكثر الطلبات تأثيراً في نزاع الحضانة. والمقصود بالحضانة هنا المسؤولية القانونية عن الطفل واتخاذ القرارات المتعلقة به. لا ينبغي أبداً النظر إلى هذا الطلب بوصفه وسيلة «للانتصار» على الوالد الآخر. بل يجب أن يستند إلى حاجة الطفل إلى الأمان والاستقرار والرعاية الملائمة.

الحضانة المشتركة هي الأصل

يقوم قانون الأسرة السويدي على أن مصلحة الطفل تتحقق في معظم الحالات بمشاركة كلا الوالدين في القرارات المهمة. لذلك، لا تكفي عادة الخلافات المعتادة أو ضعف التواصل لكي تقرر المحكمة إسناد الحضانة إلى أحد الوالدين وحده. فكثير من الوالدين المنفصلين يواجهون صعوبات في التعاون خلال بعض الفترات، دون أن يستلزم ذلك إنهاء الحضانة المشتركة.

عندما ينهار التعاون

غالباً ما تطرح الحضانة المنفردة عندما ينهار التعاون بشأن الطفل بصورة شبه تامة. ويظهر ذلك في خلافات متكررة وخطيرة حول الحياة اليومية أو المدرسة أو الرعاية الصحية أو غيرها من القرارات المهمة. في بعض القضايا، تمر أشهر دون أن يتمكن الوالدان من اتخاذ قرار مشترك واحد. وعندها قد يصبح الطفل عرضة للعيش في حالة مستمرة من عدم الاستقرار والتوتر.

المخاطر

قد تطرح الحضانة المنفردة أيضاً عند وجود مخاطر من أنواع مختلفة. وتجري المحكمة حينها تقييماً للمخاطر لتحديد ما إذا كانت الحضانة المشتركة تتفق مع مصلحة الطفل الفضلى. وقد تتعلق هذه المخاطر بما يلي:

العنف أو التهديد

تعاطي المواد المخدرة أو إساءة استخدام الكحول

مشكلات الصحة النفسية

صعوبات جسيمة في التعاون

تأثر الطفل سلباً بسلوك الوالد الآخر

المصادقية والوقائع المحددة

لا تحكم المحكمة تلقائياً بالحضانة المنفردة لمجرد أن أحد الوالدين يوجه اتهامات خطيرة. ونادراً ما تكفي ادعاءات عامة بأن الوالد الآخر «صعب التعامل» أو «متلاعب» أو «يستحيل التعاون معه». بل يلزم تقديم وقائع محددة وإظهار نمط واضح مع مرور الوقت. ويلزم أيضاً بيان الأثر الفعلي للخلافات على الطفل.

تنظر المحكمة إلى الحياة اليومية: هل يستطيع الوالدان التواصل واتخاذ قرارات مشتركة وحماية الطفل من النزاع؟ أم يستخدم الطفل بوصفه جزءا من النزاع؟

ما تعنيه الحضانة المنفردة فعليا

لا تعني الحضانة المنفردة أن الوالد الآخر يفقد تلقائيا التواصل مع الطفل. فكثير من الأطفال يواصلون لقاء الوالد الآخر وقضاء وقت طويل معه. وتتعلق المسألة بتحديد من يتحمل المسؤولية القانونية الرئيسية ويملك صلاحية اتخاذ القرارات المهمة عندما يتعذر التعاون.

تتوخى المحاكم عموما الحذر عند إنهاء الحضانة المشتركة. وغالبا ما يلزم إثبات أن الحضانة المشتركة تضر بالطفل فعليا، أو تخلق وضعاً من عدم الاستقرار إلى حد يتعذر معه تلبية احتياجاته.

سلوكك أثناء الإجراءات

تلاحظ المحكمة أيضا كيفية تصرف الوالدين أثناء النزاع نفسه. فالوالد الذي يبدو عدوانيا أو ميالا إلى الصراع أو التحكم قد يضعف موقفه، حتى لو كانت لديه أسباب وجيهة للشعور بالإحباط. أما الوالد الهادئ والمنظم الذي يركز على الطفل، فيعزز مصداقيته.

لذلك، يجب أن يكون طلب الحضانة المنفردة مدروسا من الناحية القانونية ومن حيث طريقة إدارة القضية. فالعامل الأهم ليس من يصف الوالد الآخر بأكثر الأوصاف سلبية. بل من يستطيع على أفضل وجه توفير الأمان والاستقرار والهدوء للطفل على المدى الطويل.

التواصل مع الوالدين حق الطفل في العلاقة بكلا والديه

يعد التواصل بين الطفل ووالديه من أكثر المسائل حساسية في قانون الأسرة. يركز كثير من الآباء والأمهات على حقوقهم ومشاعرهم. لكن المنطلق في قانون الأسرة السويدي هو أن هذا التواصل حق للطفل في المقام الأول، وليس حقا للوالد.

احتياجات الطفل هي الأساس

تنطلق المحكمة دائما مما يحتاج إليه الطفل ليكون بخير وينمو بأمان على المدى الطويل. وفي الغالبية العظمى من الحالات، يحتاج الطفل إلى علاقة وثيقة وسليمة مع كلا والديه، حتى بعد الانفصال. لذلك تسعى المحاكم ووحدات شؤون الأسرة عادة إلى حلول تحافظ على تواصل الطفل مع كليهما. ويكون ذلك ما دام متوافقا مع مصلحة الطفل الفضلى.

لماذا تنشأ النزاعات بشأن التواصل مع الطفل؟

تنشأ نزاعات كثيرة بشأن التواصل مع الطفل عندما يعجز الوالدان عن التعاون. قد يشعر أحدهما بأن التواصل يقيد أو يعرقل، بينما يشعر الآخر بالقلق على أمان الطفل. وغالبا ما يتعلق النزاع في حقيقته بالعلاقة بين البالغين، وبصعوبة فصلها عن احتياجات الطفل.

قد يشعر أحد الوالدين بأن تقييد التواصل يعني فقدان طفله. وقد يدفع القلق أو انعدام الثقة الوالد الآخر إلى الاعتقاد بأن الطفل يحتاج إلى الحماية. وهكذا يجد الطفل نفسه بين شخصين بالغين، كلاهما مقتنع بأنه يفعل الصواب.

لا يوجد حل واحد يناسب الجميع

يجب تكييف ترتيبات التواصل وفقا لعمر الطفل ونضجه وعلاقته بوالديه وظروفه الفعلية. في بعض الأسر، تنجح ترتيبات التواصل الواسع، مثل قضاء عدة أيام أسبوعيا وعطلة نهاية أسبوع كل أسبوعين مع الوالد الآخر، أو الإقامة بالتناوب لدى الوالدين. لكن ذلك يتطلب غالبا أن يتمكن الوالدان من التواصل بصورة جيدة نسبيا، وأن يحميا الطفل من النزاعات.

جداول واضحة عند اشتداد النزاع

عندما يشتد النزاع، تنظم مواعيد التواصل غالبا بمزيد من التفصيل لتقليل احتمال نشوء نزاعات جديدة. ومن أمثلة ذلك:

تحديد أوقات دقيقة لاستلام الطفل وإعادته

توزيع العطل المدرسية والأعياد

عرقلة التواصل مع الطفل

تعني عرقلة التواصل أن يصعب أحد الوالدين علاقة الطفل بالوالد الآخر، بقصد أو دون قصد. وقد يحدث ذلك بوضع عوائق مباشرة، أو بتأثير أقل وضوحا يجعل الطفل يشعر بالقلق أو الذنب أو الرفض. وتنظر المحاكم إلى ذلك بجدية، لأنه قد يعرض الطفل لصراع شديد بين ولائه لكل من والديه. وفي كثير من القضايا، يكون من أهم الأسئلة تحديد أي الوالدين أقدر على دعم علاقة الطفل بالوالد الآخر.

متى يلزم تقييد التواصل؟

قد يلزم أحيانا تقييد التواصل أو تكييف ترتيباته بسبب مخاطر، مثل العنف أو التهديد أو الإدمان أو الاضطرابات النفسية. ويمكن للمحكمة حينها أن تقرر إجراء اللقاءات تحت الإشراف أو بمساعدة شخص داعم، أي شخص يقدم الدعم أثناء التواصل. وقد تقرر أيضا توسيع التواصل تدريجيا إذا ظل محدودا مدة طويلة. تسعى المحكمة دائما تقريبا إلى تحقيق توازن. فعادة ما يتطلب منع التواصل بالكامل أسبابا واضحة. لكن لا يجوز أبدا تعريض أمان الطفل للخطر.

للاستقرار وضبط النفس أهمية كبيرة

لا تنظر المحكمة إلى من «يرغب أكثر» أو يعبر عن مشاعر أشد، بل إلى الاستقرار وضبط النفس. فهي تنظر إلى طريقة التواصل، وكيفية تعامل الوالدين مع النزاعات. وتنظر أيضا إلى ما إذا كانا يحميان الطفل من مشكلات البالغين، أم يقحمانه فيها بالتعليقات أو التأثير عليه أو الضغط عليه للانحياز إلى أحدهما. وغالبا ما يحظى من يبدو هادئا ومتعاونًا ومركزًا على احتياجات الطفل بمصداقية أكبر.

قد يلزم تغيير ترتيبات التواصل مع مرور الوقت

يتغير الأطفال وتتغير احتياجاتهم وتتطور علاقاتهم. والترتيبات التي تناسب طفلا صغيرا لا تناسب دائما طفلا أكبر سنا. لذلك قد يلزم تعديلها. وفي جوهره، يتعلق التواصل مع الوالدين بحق الطفل في الأمان والاستقرار والعلاقات السليمة.

طلب الحكم بأن تكون إقامة الطفل الدائمة لدى أحد الوالدين بعينه

يعد طلب تحديد الإقامة الدائمة من أهم الطلبات في نزاع المسؤولية القانونية عن الطفل. ولا يتعلق الأمر فقط بالمكان الذي يقضي فيه الطفل معظم لياليه. بل يتعلق بالمكان الذي يشكل أساس حياته اليومية ومصدر استقراره.

المسؤولية القانونية عن الطفل وإقامته مسألتان مختلفتان

قد يشترك الوالدان في المسؤولية القانونية عن الطفل، مع أن إقامته الدائمة تكون لدى أحدهما. وتتعلق هذه المسؤولية برعاية شؤون الطفل قانونيا واتخاذ القرارات المهمة بشأنه. أما الإقامة فتتعلق بحياته اليومية الفعلية.

غالبا ما يتحمل الوالد الذي يقيم الطفل لديه مسؤولية أكبر عن تنظيم الحياة اليومية. ولا يغير ذلك المسؤولية القانونية عن الطفل. لكن حياته اليومية تنظم أساسا انطلاقا من ذلك المنزل. لذلك قد تكون مسألة الإقامة مهمة جدا، حتى مع استمرار المسؤولية القانونية المشتركة.

أين تتوافر للطفل الحياة اليومية الأنسب؟

تنظر المحكمة أولا إلى حاجة الطفل إلى الاستقرار والاستمرارية والأمان. ويشمل ذلك المدرسة والروضة والروتين اليومي والعلاقات الاجتماعية والأنشطة الترفيهية والنوم والأجواء العاطفية في المنزل.

غالبا ما يطرح هذا الطلب عندما يريد كل من الوالدين أن يقيم الطفل لديه. وقد يطرح أيضا عندما يكون هناك ترتيب قائم يسير بشكل جيد، لكن أحد الوالدين يريد تغييره. عندها تقيم المحكمة ما إذا كان التغيير هو الأفضل فعلا، أم أن حاجة الطفل إلى الاستمرارية ترجح الإبقاء على الترتيب الحالي.

المحبة ليست أساسا قانونيا

لا يكفي أن ترغب في إقامة الطفل لديك لأنك تحبه أو ترى أن الوالد الآخر قد أخطأ. تريد المحكمة معرفة سبب كون هذه الإقامة تحديدا هي الأفضل للطفل. لذا ينبغي أن تتمكن من وصف الحياة اليومية بصورة ملموسة:

كيف يسير الروتين اليومي؟

من يتولى مسؤولية المدرسة والروضة والواجبات المدرسية والمواعيد الطبية والأنشطة الترفيهية؟

من يحرص على وصول الطفل في الوقت المحدد، وعلى سلامته ورفاهه وانتظام حياته اليومية؟

كيف يتأثر الطفل بالنزاعات؟ وهل يوجد خطر تعرضه للتوتر أو فقدان الشعور بالأمان إذا أصبحت إقامته

غير مستقرة؟

الارتباط العاطفي والاستمرارية

إذا كانت حياة الطفل اليومية تتمحور منذ مدة طويلة حول منزل أحد الوالدين، وكان يذهب منه إلى المدرسة ويتبع فيه روتينه المعتاد، فقد يكون لذلك وزن كبير. يحتاج الأطفال إلى حياة يمكنهم توقع مجرياتها. ولا يعني ذلك أن الوالد الآخر أقل أهمية. لكن ينبغي في كثير من الحالات عدم تغيير الإقامة دون أسباب قوية. كما أن الإقامة الدائمة ليست وسيلة لإقصاء الوالد الآخر. يمكن للطفل أن يقضي وقتا واسعا معه وأن يحافظ على التواصل معه. وغالبا ما يقلل وضوح الترتيبات من النزاعات.

الإقامة الدائمة أم الإقامة بالتناوب؟

قد تنجح الإقامة بالتناوب بين منزلي الوالدين بشكل جيد جدا عندما يسكنان بالقرب من بعضهما. ويساعد على ذلك قدرتهما على التعاون، وتشابه الروتين اليومي لديهما، وقدرة الطفل على التكيف مع وجود منزلين له. أما عند اشتداد النزاع أو بعد المسافة أو ضعف التواصل، فقد يصبح هذا الترتيب مرهقا. وقد توفر الإقامة الدائمة لدى أحد الوالدين قدرا أكبر من الهدوء.

يمكن أن يعيش الطفل حياة جيدة لدى كلا الوالدين. والسؤال الحقيقي هو: أي حل يلبي احتياجات الطفل على أفضل وجه مع مرور الوقت؟

عمر الطفل ورغبته

غالبا ما تكون حاجة الأطفال الأصغر سنا إلى روتين واضح واستمرارية أكبر. ويكون الأطفال الأكبر سنا أقدر على التعبير عن رغباتهم والتكيف مع ترتيبات أكثر مرونة. ومع ذلك، تقيم رغبة الطفل بحذر. فالمحكمة تنظر إلى عمره ونضجه، وما إذا كان رأيه يبدو مستقلا أم متأثرا بالنزاع.

أخطاء شائعة في نزاعات إقامة الطفل

من الأخطاء الشائعة التركيز على الإنصاف بين البالغين. ومن ذلك القول إن الطفل ينبغي أن يقضي وقتا متساويا لدى كليهما لمجرد أنهما والداه. لا تنطلق المحكمة من مساواة حسابية دقيقة، بل من مصلحة الطفل الفضلى. ومن الأخطاء أيضا مهاجمة الوالد الآخر دون بيان أثر تصرفاته على الطفل. يستند الطلب القوي بشأن الإقامة إلى تحليل واضح لحياة الطفل اليومية واحتياجاته. كما يوضح سبب توفير الحل المقترح أكبر قدر من الأمان. وينبغي أن يكون الدافع إليه حاجة الطفل إلى الهدوء والاستقرار، لا الاعتبار الشخصية والرغبة في إثبات الذات.

دور قسم شؤون الأسرة في نزاعات الحضانة

كثير ممن يدخلون في نزاع على الحضانة لا يدركون الدور المحوري لقسم شؤون الأسرة طوال الإجراءات. وغالبا ما يكون هذا القسم أول جهة مهنية تدرس وضع الأسرة وحياة الطفل اليومية.

أكثر من مجرد «بضع جلسات لدى البلدية»

يساعد قسم شؤون الأسرة في البلدية الوالدين في مسائل الحضانة، أي المسؤولية القانونية عن الطفل، وإقامته والتواصل معه. وليس دوره الانحياز إلى أحد الطرفين أو تحديد أيهما الوالد الأفضل. بل يتمثل دوره في إيجاد حلول تتفق مع مصلحة الطفل الفضلى.

يعتقد كثيرون أن عليهم إقناع قسم شؤون الأسرة بمدى سوء الوالد الآخر. لكن القسم ينظر أساسا إلى حال الطفل، وكيفية تعامل الوالدين في شؤونهم، ومدى ما يتمتع به من أمان واستقرار في حياته اليومية.

جلسات التعاون قبل رفع الدعوى

تكون الخطوة الأولى عادة جلسات التعاون. وفيها يحصل الوالدان على مساعدة لإيجاد حلول دون اللجوء إلى المحكمة. وتشمل هذه الحلول مكان إقامة الطفل، وترتيبات التواصل معه، وكيفية تواصل الوالدين مستقبلا. تنجح هذه الجلسات أحيانا. لكنها غالبا لا تكفي في النزاعات الأعمق. وعندئذ يصبح قسم شؤون الأسرة طرفا مهما في الإجراءات القضائية اللاحقة.

التقرير العاجل قبل الجلسة التحضيرية الشفوية

عندما يصل النزاع إلى المحكمة الابتدائية، تطلب المحكمة غالبا تقريراً عاجلاً قبل الجلسة التحضيرية الشفوية. ويسمى أحيانا «المعلومات العاجلة». وهو أول تقييم مبدئي يقدمه قسم شؤون الأسرة. فقد يحتاج القاضي إلى إصدار قرارات مؤقتة بشأن إقامة الطفل أو التواصل معه قبل إنجاز تحقيق أشمل.

التقرير العاجل ليس تحقيقاً كاملاً بشأن الحضانة. فالوقت المتاح لقسم شؤون الأسرة قصير. ويحاول القسم تكوين صورة أولية عن وضع الطفل، وحدة النزاع، وأي عوامل خطر واضحة محتملة. وقد تجرى مقابلات قصيرة مع الوالدين. وفي أحيان أخرى يستند التقرير أساساً إلى مراجعة السجلات والوثائق الموجودة. ويمكن للقسم، مثلاً، التحقق مما يلي:

ما إذا كانت الأسرة قد سبق أن كانت موضع متابعة لدى الخدمات الاجتماعية

ما إذا كانت هناك تحقيقات سابقة

ما إذا كانت هناك مخاوف بشأن الطفل

أي وثائق أخرى تحتاج المحكمة إلى الاطلاع عليها قبل إصدار قرارات مؤقتة

الانطباع الأول مهم

غالباً ما تولي المحكمة أهمية كبيرة لهذه التقييمات المبكرة. لذلك من المهم التحلي بالهدوء والتنظيم والتركيز على الطفل منذ البداية. فالوالد الذي يتصرف بعدوانية أو يركز على مهاجمة الوالد الآخر قد يترك انطباعاً أولياً سلبياً.

هذا لا يعني الامتناع عن وصف المشكلات أو المخاوف. فمن المهم إبراز الظروف الخطيرة. لكن طريقة عرضها مهمة. وغالباً ما يستطيع قسم شؤون الأسرة التمييز سريعاً بين المخاوف الموضوعية المتعلقة بالطفل ومجرد الخلاف بين البالغين.

التحقيق بشأن الحضانة وإقامة الطفل والتواصل معه

إذا استمرت الدعوى بعد الجلسة التحضيرية الشفوية، يكلف قسم شؤون الأسرة غالباً بمهمة أوسع. وتتمثل في إجراء تحقيق بشأن الحضانة وإقامة الطفل والتواصل معه، ويختصر بالسويدية إلى . ويتناول هذا التحقيق وضع الأسرة بعمق أكبر بكثير. ومع ذلك، غالباً ما يكون التقرير العاجل أول مادة تستند إليها المحكمة في إصدار القرارات المؤقتة.

تعامل مع التواصل مع قسم شؤون الأسرة بمنتهى الجدية

تبدأ ملامح كثير من قضايا الحضانة بالتشكل في مرحلة مبكرة. ففي هذه المرحلة تكون المحكمة صورتها الأولى عن يبدو أكثر استقراراً واستعداداً للتعاون وتركيزاً على أمان الطفل. ثم تؤثر المواد التي يقدمها قسم شؤون الأسرة في القرارات المؤقتة والتحقيقات، وفي تقييم المحكمة في نهاية المطاف. وقد تؤثر طريقة تصرفك أمام هذا القسم في مسار الإجراءات كله لفترة طويلة لاحقاً.

كيف تجري وحدة شؤون الأسرة التحقيق في الحضانة؟

التحقيق في الحضانة والسكن والتواصل، المعروف اختصاراً بـ، هو أشمل المهام التي تتولاها وحدة شؤون الأسرة في نزاع الحضانة. ولا يهدف إلى مساعدة أحد الوالدين على الفوز. بل يهدف إلى تقديم أوضح صورة ممكنة للمحكمة عما يحقق مصلحة الطفل الفضلى.

التكليف الصادر عن المحكمة الابتدائية

يبدأ التحقيق عندما تتلقى وحدة شؤون الأسرة التكليف من المحكمة الابتدائية. ويحدد التكليف المسائل التي تريد المحكمة التحقيق فيها: الحضانة، أي المسؤولية القانونية عن الطفل، أو سكنه، أو تواصله ولقاءاته مع الوالد الذي لا يقيم معه، أو المسائل الثلاث جميعاً. ثم تخطط الوحدة لكيفية إجراء التحقيق وتحدد الأشخاص الذين ينبغي الاستماع إليهم.

المقابلات مع الوالدين

يدعى الوالدان عادة إلى مقابلات منفصلة. ويعرض كل منهما تصوره عن الطفل والنزاع وقدرة الوالد الآخر على الرعاية. ولا تكتفي وحدة شؤون الأسرة بالاستماع إلى ما يقوله الوالد، بل تنتبه أيضاً إلى طريقة تعبيره.

حياة الطفل اليومية والمقابلات معه

تحاول وحدة شؤون الأسرة فهم حياة الطفل الفعلية: أين يسكن، وما روتينه اليومي، وكيف تسير أموره في المدرسة أو الروضة، وكيف هي حالته، وما طبيعة علاقته بكل من والديه.

تجرى مقابلات مع الطفل إذا كان سنه ومستوى نضجه يسمحان بذلك. ولا ينبغي أن يطلب منه الاختيار بين والديه. ويحاول القائمون بالتحقيق معرفة ما إذا كان يشعر بالأمان أو التوتر أو الضغط أو صراع الولاء، أي الشعور بأنه ممزق بين والديه. كما ينظرون فيما إذا كان يبدو متأثراً بأحدهما.

مصادر المعلومات والزيارات المنزلية

تتواصل وحدة شؤون الأسرة غالباً مع أشخاص وجهات في محيط الطفل. ومن أمثلتها المدرسة والروضة وخدمات الطب النفسي للأطفال والمراهقين والخدمات الاجتماعية. فقد يتأثر ما يقوله أحد الوالدين بالنزاع. لذلك تكتسب المعلومات من مصادر خارجية أهمية كبيرة في كثير من الأحيان.

ومن المعتاد أيضاً إجراء زيارات منزلية. ولا تنظر وحدة شؤون الأسرة إلى ما إذا كان المنزل مثالياً. بل تنظر إلى ما إذا كان يوفر للطفل بيئة آمنة ومنظمة وحياة يومية تسير على نحو سليم.

القدرة على الرعاية والتعاون

تقيم قدرة الوالدين على الرعاية طوال التحقيق:

هل يستطيع الوالد توفير الأمان؟

هل يستطيع الوالد تقديم احتياجات الطفل على نزاعه الشخصي؟

هل يستطيع الوالد التعاون في شؤون الطفل؟

هل يستطيع الوالد حماية الطفل من مشكلات الكبار؟

التعاون وتقييم المخاطر

تتطلب الحضانة المشتركة قدرة الوالدين على اتخاذ القرارات المهمة معا. ولا يكفي دائما الانزعاج المعتاد أو صعوبة التواصل لترجيح عدم ملاءمتها. بل يجب أن يكون النزاع مؤثرا بالفعل في الطفل وفي القرارات المهمة. عند ورود معلومات عن عنف أو تهديد أو تعاط ضار للكحول أو المخدرات أو مشكلات نفسية أو تلاعب أو عرقلة تواصل الطفل ولقاءاته مع الوالد الآخر، يجري تقييم لخطر تعرض الطفل للأذى. وتكتسب الادعاءات وزنا أكبر إذا دعمتها وثائق أو بلاغات سابقة أو سجلات طبية أو رسائل أو وقائع ملموسة أخرى.

التحليل والتقرير

بعد جمع المعلومات، توازن وحدة شؤون الأسرة بين احتياجات الطفل وقدرات الوالدين والعلاقات والمخاطر والاستقرار والقدرة على التعاون. ثم تجري تقييما مهنيا. وفي النهاية، تعد تقريرا يتضمن رأيها وتوصية تقدمها إلى المحكمة الابتدائية. وقد تتعلق التوصية، مثلا، بالحضانة المشتركة أو المنفردة، أو بإقامة الطفل الدائمة لدى أحد الوالدين أو بالتناوب بينهما، أو بترتيب معين للتواصل واللقاءات.

المحكمة غير ملزمة رسميا باتباع التوصية. لكن التحقيق في الحضانة غالبا ما يكون له وزن كبير جدا في الممارسة العملية.

كيف تعزز موقفك

لا يكسب التحقيق في الحضانة بالإكثار من الإساءة إلى الوالد الآخر. فغالبا ما يكون الموقف الأقوى لمن يبدو مستقرا وجديرا بالثقة، ويركز على الطفل، ويستطيع حمايته من النزاع.

اكتمل تحقيق وحدة شؤون الأسرة ما الخطوة التالية؟

عندما تنتهي وحدة شؤون الأسرة من التحقيق، ترسله إلى المحكمة الابتدائية. وغالبا ما تكون هذه لحظة حاسمة. إذ تتلقى المحكمة عندها التقييم الكامل للوحدة بشأن وضع الطفل وقدرة الوالدين على رعايته.

للتحقيق وزن كبير

المحكمة غير ملزمة باتباع توصية وحدة شؤون الأسرة. لكن تحقيق الحضانة غالبا ما يكون له وزن كبير جدا. فالوحدة تابعت الأسرة مدة طويلة وحلت وضعها بعمق. وفي هذه المرحلة، تبدأ قضايا كثيرة باتخاذ مسار واضح.

قراءة التحقيق ومراجعته

يحق لكلا الوالدين وممثليهما القانونيين الاطلاع على جميع المواد. وتشمل تقييمات بشأن شعور الطفل بالأمان، والقدرة على التعاون، وعلاقة الطفل بكل من والديه، وأي عوامل خطر محتملة. وتشمل أيضا التوصية بشأن الحضانة، أي المسؤولية القانونية عن الطفل، ومحل إقامته، والتواصل والزيارة مع الوالد الذي لا يقيم معه. وبالنسبة إلى كثيرين، تعد هذه مرحلة مرهقة نفسيا من الإجراءات.

يحلل الممثل القانوني التحقيق بالتفصيل. هل توجد أوجه قصور، أو ظروف أغفلت، أو أخطاء، أو تناقضات؟ إذا كانت وحدة شؤون الأسرة صورة غير صحيحة، فقد يكون من المهم أن يشرح للمحكمة سبب وجوب التشكيك في بعض الأجزاء أو النظر إليها بصورة أكثر توازنا.

القائمة النهائية للأدلة

الخطوة التالية هي تقديم القائمة النهائية للأدلة. وفيها يحدد الطرفان بشكل نهائي الأدلة التي يريدان الاستناد إليها في جلسة المرافعة الرئيسية. ويحددان أيضا الشهود الذين سيستمع إليهم وما يتوقع أن يدلوا به. وقد تشمل الأدلة، مثلا:

الرسائل النصية ورسائل البريد الإلكتروني

مستندات تتعلق بالتواصل والزيارة

معلومات من المدرسة أو جهات الرعاية الصحية

مستندات من الخدمات الاجتماعية

معلومات أخرى توضح كيف يتأثر الطفل

العبرة بملاءمة الأدلة، لا بكثرتها

نادرا ما تتأثر المحكمة بكميات كبيرة وغير منظمة من المستندات التي توثق النزاع. فالأدلة الأهم هي الأدلة الواضحة، وذات الصلة، والجديرة بالثقة، التي تساعد المحكمة على فهم وضع الطفل. كيف يتأثر الطفل؟ وكيف يتصرف الوالدان أثناء النزاع؟ ومن يستطيع توفير أكبر قدر من الأمان على المدى الطويل؟

جلسة المرافعة الرئيسية والحكم

بعد تقديم قائمة الأدلة، تكون القضية من حيث المبدأ قد استكملت مرحلة التحضير. وتكون المحكمة قد اطلعت على صحيفة الدعوى، واستمعت إلى الطرفين في الجلسة التحضيرية الشفوية، وتلقت الإفادة الموجزة الأولية. كما تكون قد قرأت تحقيق الحضانة واطلعت على الأدلة التي يستند إليها الطرفان. ثم تعقد جلسة المرافعة الرئيسية. وبعدها فقط تفصل المحكمة في الحضانة، ومحل إقامة الطفل، والتواصل والزيارة.

تبنى القضية خطوة بخطوة

نادرا ما تحسم قضايا الحضانة في يوم واحد حافل بالأحداث داخل المحكمة. فقد يؤثر كل اجتماع، ومستند، ومحادثة، وتصرف أثناء الإجراءات في نظرة المحكمة إلى وضع الطفل. وفي النهاية، يبقى السؤال في الغالب واحدا: أي حل يمنح الطفل أكبر قدر من الاستقرار والطمأنينة والأمان على المدى الطويل؟

مصلحة الطفل الفضلى كيف تنظر المحكمة إليها؟

تتمحور إجراءات الحضانة كلها حول مفهوم قانوني واحد: مصلحة الطفل الفضلى. يستخدم كثيرون هذا التعبير دون فهم الطريقة التي تنظر بها المحكمة إليه عمليا.

ليست المسألة من يحب الطفل أكثر

لا تتعلق مصلحة الطفل الفضلى بتحديد أي الوالدين يحب الطفل أكثر، أو أمضى معه وقتا أطول، أو يحمل مشاعر أقوى. تحاول المحكمة فهم الحل الذي يوفر للطفل أكبر قدر من الأمان والاستقرار والهدوء على المدى الطويل. ولا يقتصر ذلك على الحاضر، بل يشمل المستقبل أيضا. ويعيد القاضي باستمرار توجيه التركيز من نزاع البالغين إلى احتياجات الطفل الفعلية.

الأمان والاستقرار

هل يمكن أن تكون للطفل حياة يومية مستقرة بروتين مناسب؟ هل يمكنه العيش دون أن يقحم باستمرار في نزاعات والديه؟ يحتاج الأطفال إلى الهدوء وإلى معرفة ما يمكن توقعه في حياتهم اليومية. لذلك، غالبا ما يكون للاستقرار وزن كبير جدا في التقييم.

القدرة على التعاون

تقوم الحضانة القانونية المشتركة، أي تقاسم المسؤولية القانونية عن الطفل، على قدرة الوالدين على اتخاذ القرارات المهمة معا. لا تشترط المحكمة علاقة مثالية. فكثير من الوالدين يواجهون صعوبة في التعاون خلال بعض الفترات. والعامل الحاسم هو ما إذا كانت النزاعات تؤثر في الطفل، وما إذا كان الوالدان قادرين على تقديم احتياجاته على نزاعهما.

تنتبه المحكمة أيضا إلى أي الوالدين يدعم علاقة الطفل بالوالد الآخر. وغالبا ما ينظر إلى من يحمي الطفل من النزاع على أنه أكثر اهتماما باحتياجات الطفل ممن تحركه الرغبة في السيطرة.

المخاطر

هل هناك خطر تعرض الطفل للأذى، مثلا بسبب العنف أو التهديد أو الإدمان أو مشكلات الصحة النفسية؟ لا تقتصر المخاطر على العنف الجسدي. فقد يكون للضغوط النفسية وصراعات الولاء المستمرة، أي شعور الطفل بأنه ممزق بين والديه، أهمية كبيرة أيضا.

رغبة الطفل

تعد رغبة الطفل جزءا من التقييم، وتزداد أهميتها خصوصا مع تقدمه في العمر. لكنها ليست العامل الوحيد أبدا. تقيم المحكمة مدى نضج الطفل، وما إذا كان رأيه يبدو مستقلا أو متأثرا بالآخرين. وعندما يعبر الطفل عن مشاعر سلبية قوية تجاه أحد والديه، تحاول المحكمة ووحدة شؤون الأسرة في الخدمات الاجتماعية فهم السبب. فقد يكون نابعا من تجاربه الشخصية، أو من تأثير الآخرين، أو من صراع الولاء بين والديه.

سلوك الوالدين أثناء الإجراءات

تراقب المحكمة باستمرار سلوك الوالدين أثناء النزاع. هل يستطيعان ضبط مشاعرهما، والتواصل بموضوعية، وحماية الطفل؟ أم يقحمانه في النزاع؟ لذلك، غالبا ما تكون للرسائل النصية العدوانية، والتواصل الذي يتضمن تهديدا، والتلاعب، ومحاولات التأثير في الطفل أهمية كبيرة في التقييم.

جوهر إجراءات الحضانة

نادرا ما تتعلق مصلحة الطفل الفضلى بتحديد من هو «المثالي». ففي كثير من القضايا، يحب كلا الوالدين طفلها. والسؤال الذي يكمن غالبا وراء كل ما عداه هو: أي الوالدين أقدر على تقديم احتياجات الطفل على نزاعهما؟

ما الذي يقدم كدليل في نزاع الحضانة؟

في نزاع الحضانة، لا يكون الهدف «إثبات» الذنب كما في الدعوى الجنائية. بل تجري المحكمة تقييما شاملا لما يحقق مصلحة الطفل الفضلى. ونطاق ما يعد دليلا أوسع مما يظنه كثيرون. لكن الأدلة ليست كلها متساوية في الوزن.

التواصل الكتابي بين الوالدين

غالبا ما تحتل الرسائل النصية والبريد الإلكتروني ورسائل التطبيقات مكانة محورية. فهي تظهر كيف يتواصل الوالدان فعليا. وتنظر المحكمة في وجود استعداد للتعاون، أو ما إذا كان التواصل يتسم بالنزاع أو التشكيك أو عرقلة التواصل مع الطفل. وغالبا ما يكشف هذا التواصل عن القدرة على رعاية الطفل وتربيته أكثر مما يعرضه الطرفان في قاعة المحكمة.

الشهود

قد تكون لشهادات الشهود أهمية. لكن المحكمة تتعامل بحذر مع شهادة من تربطهم صلة قوية بأحد الطرفين. وقد تعطي وزنا أكبر لشهادات أشخاص مستقلين، مثل العاملين في المدرسة أو المختصين المتابعين للعلاج.

توثيق الحياة اليومية

يستخدم توثيق سير لقاءات الطفل مع الوالد غير المقيم معه على مدى الزمن لفهم مدى الاستقرار والقدرة على الرعاية. ويشمل ذلك تكرار عدم الحضور لاستلام الطفل أو إعادته، وكيفية توزيع المسؤوليات فعليا. وينصب التركيز على هذه الأنماط أكثر من الوقائع المنفردة.

التسجيلات والصور والمستندات الطبية

تقيم التسجيلات والصور وغيرها من الأدلة التقنية بحذر دائما. فالمحكمة تنظر في السياق المحيط بهذه المواد. وقد تكون للمستندات الطبية أهمية كبيرة إذا تعلق بحالة الطفل واحتياجاته. ومن أمثلتها مستندات خدمات الطب النفسي للأطفال والمراهقين أو جهات الرعاية الصحية الأخرى التي تتابع حالته.

رواية الطفل نفسه

يمكن أخذ رغبة الطفل في الاعتبار، لكنها لا تكون وحدها حاسمة أبدا. وتقيم المحكمة ما إذا كان رأيه خاليا من التأثير، ومدى نضجه وقدرته على فهم الوضع.

الصورة الكاملة هي الحاسمة

نادرا ما يكون دليل واحد هو الحاسم. بل تحسم المسألة بالنظر إلى الصورة الكاملة: الأنماط الممتدة عبر الزمن، وكيفية سير التعاون، ومدى استقرار الحياة اليومية، والحل الذي يوفر للطفل الأمان على المدى الطويل.

الجوانب النفسية في نزاع الحضانة

كتبنا عن الجانب القانوني في نزاعات الحضانة. لكن الحديث عن الجوانب النفسية في هذه النزاعات قليل جدا. أشارككم هنا خبرتي.

النزاع يؤثر في شعور الطفل بالأمان

عندما يدخل الوالدان في نزاعات طويلة الأمد، يتأثر الطفل نفسيا في معظم الأحيان. ويحدث ذلك حتى عندما يعتقد الوالدان أن الطفل «لا يلاحظ شيئا». فالأطفال شديدو الحساسية للأجواء والتوترات وتغيرات الولاء داخل الأسرة. وفي كثير من نزاعات الحضانة، لا يكون الانفصال نفسه هو الأكثر إضرارا بالطفل، بل استمرار النزاع بعده.

من الناحية النفسية، يحتاج الأطفال إلى الاستقرار وإمكانية توقع ما سيحدث والأمان العاطفي. وعندما يكون الوالدان في نزاع دائم، يعيش الطفل غالبا حالة من التوتر المزمن. وقد يظهر ذلك في صورة قلق أو صعوبات في النوم أو مشكلات في التركيز في المدرسة أو تغير في السلوك في المنزل.

يصبح بعض الأطفال عدوانيين وغازبين. بينما يصبح آخرون صامتين ومنعزلين، ويحاولون «الاختفاء» حتى لا يتسببوا في مزيد من المشكلات. ويصاب كثير من الأطفال أيضا ببقطة مفرطة. فيحاولون باستمرار استشعار مزاج والديهم لتجنب النزاع التالي. ويعني ذلك نفسيا أن الطفل يبدأ بالعيش في حالة تأهب دائم.

الأطفال يتحملون مسؤولية نزاع الكبار

يلاحظ كثيرا في المحاكم وفي العمل المتعلق بقانون الأسرة أن الأطفال يتحملون مسؤولية تقع في الأصل على عاتق الكبار. فيحاولون التوسط بين الوالدين، أو مواساة أم أو أب حزين. وقد يقولون ما يعتقدون أن أحد الوالدين يريد سماعه لتخفيف النزاعات.

هذه مسؤولية نفسية ثقيلة على الطفل. وقد تؤثر على المدى الطويل في تقديره لذاته، وشعوره بالأمان في العلاقات، وتطور هويته الشخصية.

عندما يبتعد الطفل عن أحد والديه

من الموضوعات المثيرة للنقاش في نزاعات الحضانة ما يسمى عادة «الاغتراب الوالدي». ويقصد به حالات يبتعد فيها الطفل تدريجيا عن أحد والديه. ويكون هناك اشتباه في أن الوالد الآخر أثر، بوعي أو من دون وعي، في نظرة الطفل إليه.

الأبحاث في هذا المجال معقدة ومثيرة للجدل أحيانا. لكن هناك اتفاقا واسعا على أن الأطفال قد يتأثرون بشدة بالرسائل السلبية عن الوالد الآخر. ومن الناحية النفسية، غالبا ما يتماهى الطفل مع الوالد الذي يشعر بأنه أكثر اعتمادا عليه عاطفيا. وإذا شعر الطفل بأن الحب أو الأمان مشروط بالابتعاد عن الوالد الآخر، فقد يبدأ في تكييف مشاعره وفقا لذلك.

وفي الوقت نفسه، من المهم فهم أن رفض الطفل لقاء أحد والديه لا يكون دائما نتيجة تلاعب. ففي بعض الحالات، يستند هذا الرفض إلى تجارب حقيقية عاشها الطفل. لذلك يعد هذا من أصعب المجالات نفسيا وقانونيا. وغالبا ما تحاول المحاكم فهم أسباب رد فعل الطفل. كما تحاول معرفة ما إذا كان موقفه مستقلا أم متأثرا بالنزاع المحيط به.

يحتاج الأطفال إلى البقاء بعيدا عن تفاصيل النزاع

لطريقة الحديث مع الأطفال أثناء نزاع الحضانة أهمية حاسمة أيضا. ويخطئ كثير من الوالدين عندما يتحدثون مع الطفل كما لو كان طرفا بالغا في النزاع. فيخبرونه بتفاصيل الإجراءات القضائية أو الشؤون المالية أو الاتهامات الموجهة إلى الوالد الآخر.

يضع ذلك عبئا نفسيا هائلا على الطفل. فهو لا يملك القدرة على التعامل عاطفيا مع هذا النوع من المعلومات. ولا يحتاج الأطفال إلى معرفة تفاصيل نزاع الكبار. بل يحتاجون إلى الشعور بأن من حقهم أن يعيشوا طفولتهم.

صراعات الولاء تسبب توترا داخليا

يكون الأطفال في حال أفضل عندما لا يضطرون إلى الانحياز إلى أحد الوالدين. وعندما يشعر الطفل بأن حبه لأحد والديه يهدد علاقته بالآخر، ينشأ ما يسمى «صراع الولاء». وهو مصدر توتر داخلي شديد للطفل.

يحاول كثير من الأطفال حينها التكيف بقول أشياء مختلفة لكل من الوالدين لتجنب النزاعات. وقد يبدو من الخارج أحيانا أن الطفل «يكذب». لكن الأمر يتعلق نفسيا في كثير من الأحيان باستراتيجيات للبقاء. فالطفل يحاول حماية علاقته بكلا والديه في الوقت نفسه.

عندما يتولى الطفل أدوار الكبار

يلاحظ أيضا في الممارسة العملية أن بعض الأطفال يبدأون بتولي أدوار الكبار داخل الأسرة. فيحاولون تهدئة أحد الوالدين، أو الحفاظ على النظام في المنزل، أو تحمل مسؤولية إخوتهم الأصغر سنا.

يسمى ذلك أحيانا «إسناد الدور الوالدي إلى الطفل». ويعني أن الطفل يدفع عاطفيا إلى التصرف بنضج يفوق ما هو مستعد له فعليا. وقد يبدو الطفل ناضجا وقويا من الخارج. لكن وراء هذا المظهر غالبا ما يوجد توتر وشعور بالذنب وإنهاك عاطفي.

علامات تدل على تدهور حال الطفل النفسية

هناك أيضا علامات واضحة تدل على أن الطفل بدأ يعاني نفسيا أثناء نزاع الحضانة. ففي بعض الحالات، يبدأ بالتعبير عن شعور شديد بالذنب، ويشعر بأنه مسؤول عن النزاع بين والديه. ويكون الأمر خطيرا بشكل خاص عندما يبدأ الأطفال بالاعتقاد بأن عليهم «حل» الوضع بأنفسهم حتى تستقيم حياة الأسرة.

ألم في البطن قبل لقاء أحد الوالدين في إطار حق الزيارة والتواصل، أو قبل الذهاب إلى المدرسة.

مشكلات في النوم أو قلق أو تقلبات مزاجية مفاجئة.

تراجع التركيز في المدرسة.

العزلة الاجتماعية.

شعور شديد بالذنب وبالمسؤولية عن النزاع.

مصلحة الطفل الفضلى في التقييم القانوني

من المنظور القانوني، تكتسب الحالة النفسية أهمية كبيرة. فنزاع الحضانة يقوم على مبدأ مصلحة الطفل الفضلى. لذلك لا تنظر المحكمة إلى المسائل العملية وحدها، مثل السكن والجدول الزمني. بل تنظر أيضا إلى أمان الطفل العاطفي وتعلقه العاطفي وصحته النفسية.

لذلك قد يقيم الوالد الذي يتسبب بشكل فعال في تفاقم النزاع، أو يضع الطفل في صراعات ولاء، على أنه أقل ملاءمة من حيث القدرة على الرعاية. وقد يحدث ذلك حتى في غياب أي خطر جسدي على الطفل.

الحق في حب كلا الوالدين

الأهم من المنظورين النفسي والقانوني هو أن يحتفظ الطفل بحقه في حب كلا والديه، دون شعور بالذنب أو خوف أو ضغط. فغالبا ما يقع الضرر الأكبر في نزاعات الحضانة عندما يشعر الطفل بأن حبه لأحد والديه يعني خيانة الآخر.

دور الطفل في نزاع الحضانة

دور الطفل في نزاع الحضانة أكبر مما يظنه كثيرون. لكنه ليس كما يصور غالبا على وسائل التواصل الاجتماعي أو بين الوالدين المتنازعين. ومن المفاهيم الخاطئة الشائعة أن الأطفال «يحق لهم أن يقرروا بأنفسهم» عند بلوغ سن معينة. لكن القانون لا ينص على ذلك في الواقع.

مصلحة الطفل الفضلى هي نقطة الانطلاق

يقوم قانون الأسرة السويدي على مبدأ مصلحة الطفل الفضلى وفقا لقانون الوالدين. وهذا يعني أن على المحكمة أن تتطرق دائما مما هو أفضل للطفل، لا مما يبدو أكثر إنصافا للوالدين. وفي هذا التقييم، تعد رغبة الطفل عاملا مهما، لكنها ليست أبدا العامل الحاسم الوحيد.

العمر والنضج يؤثران في وزن رأي الطفل

لا توجد إذن سن محددة في القانون السويدي يكتسب عندها الطفل فجأة حق اتخاذ القرار بنفسه بشأن الحضانة أو الإقامة أو التواصل واللقاء مع أحد الوالدين. لكن آراء الطفل تكتسب أهمية أكبر كلما تقدم في العمر والنضج. وقد يكون لرغبة الطفل الأكبر سنا وزن كبير جدا في الممارسة العملية. وينطبق ذلك خصوصا إذا بدا مستقلا وثابتا في آرائه. ومع ذلك، تظل المحكمة هي من يتخذ القرار.

في الممارسة العملية، غالبا ما تقيم رغبات الأطفال الأصغر سنا بمزيد من الحذر. فالأطفال الصغار أكثر قابلية للتأثر عاطفيا. وكثيرا ما يرغب الأطفال في حماية والديهم، وقد يقولون ما يعتقدون أن أحد الوالدين يحتاج إلى سماعه. لذلك تحاول المحكمة أن تفهم ليس فقط ما يقوله الطفل، بل أيضا لماذا يقوله.

كلما كبر الأطفال، ولا سيما في سن المراهقة، أصبح من الأصعب تجاهل رغبتهم الخاصة. وقد يكون من الصعب جدا عمليا إجبار طفل في الخامسة عشرة أو السادسة عشرة على ترتيب معين للإقامة أو التواصل واللقاء إذا كان يعارضه بشدة. وتذكر المحاكم أن المراهقين الأكبر سنا لديهم هوية شخصية متطورة وحاجة أكبر إلى الاستقلالية. لكن ذلك لا يعني أن المحكمة تقبل تلقائيا كل ما يقوله الطفل. فإذا وجد اشتباه في تأثير قوي من أحد الوالدين، أو إذا لم تعتبر معارضة الطفل نابعة من تجاربه الخاصة، يجري تقييم أكثر تعمقا.

صراع الولاء لدى الطفل

من الجوانب النفسية المهمة أن الأطفال في نزاعات الحضانة يجدون أنفسهم دائما تقريبا في صراع ولاء بين الوالدين، حتى عندما لا يدركون ذلك. فالأطفال يحبون عادة كلا والديهم ولا يريدون جرح مشاعر أي منهما. ولهذا كثيرا ما يكيفون أقوالهم بحسب الموقف. فقد يقول الطفل شيئا لأمه، وشيئا آخر لأبيه، وشيئا مختلفا تماما لوحدة شؤون الأسرة التابعة للخدمات الاجتماعية. وهذا لا يعني بالضرورة أن الطفل يكذب. فكثيرا ما يكون يحاول فقط تجاوز وضع ضاغط عاطفيا.

ولهذا أيضا تحرص المحاكم على عدم تحميل الطفل مسؤولية كبيرة أكثر من اللازم. فلا ينبغي أن يشعر الطفل بأنه يتحمل بنفسه مسؤولية «استبعاد» أحد الوالدين. فمن الناحية النفسية، يشكل شعوره بأن كلماته قد تغير

وضع الأسرة بأكمله عبئاً ثقيلاً جداً عليه.

الحوار والتقييم الشامل

لذلك تحاول وحدة شؤون الأسرة، خلال التحقيقات المتعلقة بالحضانة، تهيئة حوارات يستطيع فيها الطفل التعبير بحرية دون الشعور بالضغط. وتتوقف طريقة إجراء هذه الحوارات على عمر الطفل ونضجه. فالأطفال الصغار غالباً ما يعبرون عن أنفسهم باللعب أو القصص أو الإشارات غير المباشرة. أما الأطفال الأكبر سناً فيمكنهم التحدث بصورة أكثر مباشرة عن مشاعرهم ورغباتهم.

يتعلق الأمر بتقييم شامل. فالمحكمة لا تنظر فقط إلى ما يقوله الطفل، بل تنظر أيضاً إلى:

علاقة الطفل بكلا والديه.

الحالة النفسية للطفل.

مدى استقرار حياته اليومية.

ما إذا كان هناك خطر تعرض الطفل للأذى.

عندما لا يرغب الطفل في التواصل واللقاء

يكون الوضع معقداً بشكل خاص عندما يتعلق الأمر بالتواصل واللقاء مع أحد الوالدين. يعتقد كثيرون أن أحد الوالدين يستطيع «إجبار» الطفل على لقاء الوالد الآخر. لكن ذلك صعب عملياً، ولا سيما مع الأطفال الأكبر سناً. ولا يقوم القانون السويدي على إحضار الأطفال بالقوة إلا في حالات استثنائية للغاية. وقد تقرر المحكمة ترتيبات للتواصل واللقاء. لكن إذا رفض طفل أكبر سناً باستمرار، يصبح تنفيذها على أرض الواقع صعباً في كثير من الأحيان.

هنا يصبح سبب الرفض مسألة محورية. فإذا كان الطفل لا يريد لقاء أحد الوالدين بسبب الخوف أو نزاعات سابقة أو تجارب سلبية، يقيم الوضع بشكل مختلف عما إذا كان هناك اشتباه في تأثير من الوالد الآخر. ولهذا تحاول المحاكم والقائمون بالتحقيق فهم التفاعلات الكامنة وراء معارضة الطفل.

حق الطفل في التعبير عن رأيه

من الجوانب المهمة أيضاً حق الأطفال في التعبير عن آرائهم وفقاً للقانون السويدي واتفاقية حقوق الطفل، التي أصبحت جزءاً من القانون السويدي منذ عام 2020. وللأطفال الحق في التعبير عن آرائهم في المسائل التي تخصهم. ويجب إعطاء هذه الآراء وزناً يتناسب مع أعمارهم ونضجهم. لكن الأطفال لا يتحملون مسؤولية القرار. وهذا فرق مهم.

مسؤولية الوالدين عن حماية الطفل

في بعض نزاعات الحضانة، يبدأ الطفل أيضاً في التماهي بشدة مع مشاعر أحد الوالدين. فقد يشعر بأنه يجب أن يحمي والداً حزيناً أو مجروحاً المشاعر. وعندها يبدأ في الابتعاد عن الوالد الآخر لتقليل النزاعات في المنزل. ويحدث ذلك أحياناً دون أي وعي منه. وهذا أحد أسباب ضرورة تحليل أقوال الأطفال بحذر دائماً.

لذلك تولي المحاكم اهتماما كبيرا لقدرة كل من الوالدين على حماية الطفل من النزاع. وقد يقيم الوالد الذي يشرك الطفل عمدا في نزاع الكبار على أنه أقل ملاءمة من منظور الرعاية. فالطفل قد يتعرض لضغط نفسي وصراع ولاء بين الوالدين.

ينبغي أن يسمح للطفل بأن يكون طفلا

أهم ما يجب فهمه هو أن صوت الطفل مهم، لكنه لا ينبغي أبدا أن يتحمل مسؤولية النتيجة. الفكرة الأساسية للنظام بأكمله هي أن يسمح للطفل بأن يكون طفلا، حتى عندما يمر والداه بأحد أصعب النزاعات في حياتهما.

الاستشهاد بالشهود في نزاع الحضانة؟ ما الذي ينبغي مراعاته؟

عند سماع الشهود في نزاع الحضانة، لا يتعلق الأمر بجمع أشخاص يتعاطفون مع أحد الوالدين. ولا بجمع من يقولون إن أحد الطرفين «أم جيدة» أو «أب جيد». من وجهة نظرنا، لا تكون للشهادة قيمة إلا إذا ساعدت المحكمة على فهم وضع الطفل، أو قدرة الوالدين على رعايته، أو الظروف المحددة ذات الصلة بالحضانة وإقامة الطفل والتواصل والزيارة. وتنطلق المحكمة دائما من مصلحة الطفل الفضلى: شعوره بالأمان، واستقراره، والمخاطر التي قد يتعرض لها، وحاجته إلى علاقات سليمة.

المعلمون والعاملون في رياض الأطفال كشهود

قد يكون المعلم أو أحد العاملين في رياض الأطفال شاهدا ذا صلة وثيقة بالقضية، إذا كان قد لاحظ فعلا أحوال الطفل في حياته اليومية. وينبغي أن تتناول الأسئلة حالة الطفل، وحضوره، وتركيزه، والتغيرات في سلوكه. وكذلك ما إذا كان يبدو متأثرا بالنزاع بين الوالدين.

قد يكون من المناسب السؤال عما إذا كان الطفل حزينا أو قلقا أو متعبا أو متغيبا. وكذلك عما إذا كان قد عبر عن قلق بشأن اصطحابه أو إيصاله أو الزيارات. وقد يكون من المهم أيضا السؤال عن الوالد الذي يتواصل عادة مع المدرسة، ويحضر الاجتماعات، ويتابع الواجبات المدرسية أو الدعم الخاص. وكذلك عما إذا كانت المدرسة قد لاحظت فرقا في حالة الطفل بعد إقامته لدى كل من الوالدين.

هذه الأسئلة ذات صلة لأنها لا تكتفي بوصف الوالدين، بل تبين كيف يتأثر الطفل فعلا في حياته اليومية.

أشخاص الدعم والمكلفون بدعم الزيارات

قد تكون شهادة شخص مكلف بالتواصل والدعم، أو بدعم الزيارات، أو أي مختص آخر حضر الزيارات، مهمة بوجه خاص. ويمكن أن تتناول الأسئلة ردود فعل الطفل قبل الزيارة وأثناءها وبعدها.

هل يبدو الطفل مطمئنا؟ هل يسعى إلى التواصل مع الوالد؟ هل توجد مودة واستجابة لاحتياجاته وتفاعل سليم؟ أم يوجد قلق أو ضغط أو نزاع، أو مواقف يصبح فيها الطفل متوترا ومنطويا؟

قد يكون من المناسب أيضا السؤال عما إذا كان الوالد يحضر في الموعد، ويلتزم بالاتفاقات، ويحترم الإشارات التي يصدرها الطفل، ويستطيع التكيف مع احتياجاته. في قضايا الحضانة، غالبا ما يكون الحاسم هو كيفية سير العلاقة فعلا في مواقف محددة، لا ما يقوله الوالد عن علاقته بالطفل.

الملاحظات المباشرة للأقارب

يمكن أيضا سماع شهادة الأقارب، لكن يجب توخي الحذر هنا. فالمحكمة تدرك أن الأقارب غالبا ما يكونون مقربين من أحد الطرفين. ولذلك قد ينظر إليهم على أنهم أقل حيادا. وهذا لا يعني أن إفاداتهم عديمة القيمة، لكن ينبغي أن تكون الأسئلة محددة ومرتبطة بما شاهدوه بأنفسهم.

لا ينبغي أن يكون الهدف الأساسي من سماع أحد الأقارب هو القول إن أحد الوالدين سيئ. الأجدى هو سؤاله عما لاحظته بنفسه بشأن شعور الطفل بالأمان، وحياته اليومية، وعلاقته بوالديه، ومستوى النزاع، وتسليم الطفل بين الوالدين، أو ردود فعله. وكلما كانت ملاحظات الشاهد أكثر تحديدا، زادت قيمة إفادته.

شهود من خدمات الطب النفسي للأطفال والياfeعين والخدمات الاجتماعية والرعاية الصحية

قد تكون شهادة العاملين في خدمات الطب النفسي للأطفال والياfeعين، أو الخدمات الاجتماعية، أو الرعاية الصحية ذات صلة أيضا، إذا كانت لديهم معرفة محددة بالطفل أو الأسرة. ويمكن أن تتناول الأسئلة الحالة النفسية للطفل، وما قد يشعر به من قلق، وحاجته إلى الدعم، وكيف وصف وضعه. وكذلك ما إذا كانت هناك علامات على التوتر، أو صراع الولاء، أي شعوره بأنه ممزق بين ولائه لكل من والديه، أو أعباء أخرى. وعلى المحكمة التأكد من بحث هذه المسائل على نحو كاف.

ما الذي تحتاج المحكمة إلى فهمه عن الطفل؟

عند العمل بصفة قانوني في مكتب محاماة، لا يبدأ التعامل مع الشهود بسؤال: «من يستطيع أن يقول شيئا جيدا عن موكلي؟». بل تكون البداية بالسؤال: ما الذي تحتاج المحكمة إلى فهمه عن الطفل؟ ثم يختار الشهود الذين يمكنهم تقديم معلومات ذات صلة ومستقلة ومحددة.

الشاهد القوي ليس بالضرورة الأكثر تعبيرا عن مشاعره. بل هو من يستطيع وصف ملاحظاته الفعلية بوضوح ومصداقية.

الأسئلة ذات الصلة في قضية الحضانة

غالبا ما تدور الأسئلة ذات الصلة في قضية الحضانة حول استقرار الطفل، وشعوره بالأمان، وعلاقاته، وتأثره بالنزاع. والمطلوب معرفة ما يلي:

كيف تسير حياة الطفل اليومية، وما إذا طرأت تغيرات بمرور الوقت.

ما إذا كانت تظهر على الطفل علامات القلق أو التوتر.

كيف يجري تسليم الطفل بين الوالدين.

كيف يتواصل الوالدان بشأن الطفل.

ما إذا كان أحد الوالدين يبدو داعما لعلاقة الطفل بالوالد الآخر أو معرقلا لها.

ما إذا كان الطفل يبدو مثقلا بنزاع الكبار.

ما إذا كان الطفل يعبر عن شعور بالذنب أو الخوف.

ما إذا كان الطفل يستخدم عبارات تشير إلى تأثره بتوجيه من غيره.

الأحكام العامة نادرا ما تساعد المحكمة

أما الأحكام العامة والشائعات والمواقف العاطفية، فنادرًا ما تشكل أدلة جيدة مستمدة من الشهادة. فالشخص الذي يكتفي بالقول «إنها أم رائعة» أو «إنه أب سيئ» نادرًا ما يقدم للمحكمة مساعدة كبيرة.

تحتاج المحكمة إلى معلومات محددة يمكن ربطها بمصلحة الطفل الفضلى. ولأن هذه المصلحة يجب أن تكون حاسمة في جميع مسائل الحضانة وإقامة الطفل والتواصل والزيارة، تكون الأسئلة الموجهة للشهود أكثر فاعلية عندما تبين حالة الطفل الفعلية وكيف تسير حياته اليومية.

ينبغي أن يساعد سماع الشهود المحكمة على رؤية وضع الطفل

لذلك، يتطلب سماع الشهود في قضايا الحضانة تخطيطًا استراتيجيًا دقيقًا في الممارسة العملية. ولا ينبغي استخدامه لتأجيج النزاع بين الكبار. بل ينبغي استخدامه لمساعدة المحكمة على رؤية وضع الطفل بوضوح أكبر. وهذا هو الفرق بين الأدلة الضعيفة والأدلة القوية في نزاع الحضانة.

حان اليوم المنتظر الجلسة الرئيسية

عندما يستمر نزاع الحضانة مدة طويلة، وتتلقى المحكمة صحيفة الدعوى ومذكرة الرد والإفادة الأولية الموجزة وتقرير تقييم الحضانة والبيانات النهائية للأدلة، تصل الإجراءات إلى المرحلة التي انتظرها كثير من الآباء والأمهات وكانوا أشد قلقا بشأنها: الجلسة الرئيسية.

المحكمة تنظر في القضية كاملة

بصفتي محاميا، أشرح عادة أن الجلسة الرئيسية هي اليوم الذي تنظر فيه المحكمة أخيرا في القضية كاملة. ففيها تعرض جميع الأدلة، ويستمع إلى الشهود. ويتاح لكلا الوالدين شرح سبب اعتبار الحل الذي يقترحه هو الأفضل لتلبية احتياجات الطفل.

يتصور كثيرون الجلسة الرئيسية كمحاكمة تلفزيونية مثيرة، يكون فيها طرف «رابع» وآخر «خاسر». لكن قضايا الحضانة في الواقع أكثر تعقيدا وتنوعا من ذلك بكثير.

كيف تبدأ الجلسة

عند الوصول إلى المحكمة الابتدائية، يلتقي المرء عادة بالقاضي وأعضاء هيئة المحكمة غير المهنيين والطرف الآخر ووكيلي الطرفين. في معظم قضايا الحضانة، تتألف هيئة المحكمة من قاض قانوني وثلاثة أعضاء غير مهنيين يشاركون في القضاء. وهؤلاء هم من سيقرون لاحقا مسائل الحضانة، أي المسؤولية القانونية عن الطفل، ومكان إقامته، والتواصل والزيارة.

تبدأ الجلسة عادة باستعراض القاضي للقضية والتأكد من أن الجميع يعرف المسائل المطلوب الفصل فيها. وتراجع المحكمة الطلبات، وتوضح القرار الذي يطلبه كل من الوالدين منها.

عرض المحامين لوقائع القضية

بعد ذلك، يتاح للمحامين عادة تقديم عرض لوقائع القضية. وفيه يعرض كل طرف روايته للقضية ويستعرض الأدلة المتاحة.

هذه مرحلة مهمة بالنسبة لي بصفتي محاميا. فالأمر لا يتعلق بمن يرفع صوته أكثر أو يتحدث بانفعال أكبر. بل يتعلق بمساعدة المحكمة على فهم وضع الطفل، وسبب كون الحل الذي ندعو إليه هو الأكثر تحقيقا لمصلحته الفضلى.

الاستماع إلى الوالدين

بعد عرض الوقائع، تبدأ إجراءات سماع الأدلة فعليا. وفي هذه المرحلة، يستمع إلى الوالدين.

يتاح عادة لأحد الوالدين أولا الحديث عن علاقته بالطفل، وكيف تسير الحياة اليومية، وكيف كان التعاون بين الوالدين. ويشرح أيضا لماذا يرى أن على المحكمة اتخاذ قرار معين. ثم يتاح لمحامي الطرف الآخر طرح الأسئلة. وبعد ذلك، تتكرر الإجراءات نفسها مع الوالد الآخر.

غالبا ما تكون هذه مرحلة بالغة الأهمية. وبصفتي محاميا، أقول عادة إن المحكمة لا تستمع فقط إلى ما يقال. بل تلاحظ أيضا كيف يقال. هل يستطيع الشخص الإجابة بهدوء وموضوعية؟ هل تبدو روايته مترابطة؟ هل يتحمل مسؤولية أوجه تقصيره، أم يلقي اللوم كله على الوالد الآخر؟

المحكمة معتادة جدا على النزاعات. والهجوم القاسي على الطرف الآخر غالبا ما يكون أقل ما يترك انطبعا إيجابيا. أما ما يبعث على الثقة أكثر في كثير من الأحيان، فهو قدرة أحد الوالدين على وصف الوضع بموضوعية، مع إبقاء التركيز على الطفل.

ملاحظات الشهود الملموسة

بعد الاستماع إلى الوالدين، يبدأ الاستماع إلى الشهود. وقد يستمع مثلا إلى معلمين، أو مديري مدارس، أو أشخاص مكلفين بالدعم والمتابعة، أو أقارب، أو أخصائيين اجتماعيين، أو غيرهم ممن لديهم معرفة ذات صلة بالطفل.

من المهم فهم أن دور الشهود ليس إبداء رأيهم في أي الوالدين جيد أو سيئ. فالمحكمة تهتم أكثر بكثير بالملاحظات الملموسة. والشاهد الذي يستطيع وصف أحوال الطفل في حياته اليومية، أو وصف ما حدث فعلا في موقف معين، تكون شهادته غالبا أكثر فائدة بكثير من كلام شخص يكتفي بالتعبير عن آراء شخصية.

أهمية تقرير تقييم الحضانة

بعد الانتهاء من الاستماع إلى الشهود، يستعرض تقرير تقييم الحضانة غالبا بمزيد من التفصيل. وفي كثير من قضايا الحضانة، يشكل ذلك جزءا محوريا من الجلسة الرئيسية. وغالبا ما تكون وحدة شؤون الأسرة التابعة للخدمات الاجتماعية قد عملت على التقييم عدة أشهر. ولذلك تكتسب تقديراتها أهمية كبيرة.

إذا رأى أحد الوالدين أن تقرير تقييم الحضانة يتضمن أخطاء أو أوجه قصور، فلا بد من شرح ذلك بوضوح وبصورة محددة. ونادرا ما يكفي القول إن التقييم غير منصف. فالمحكمة تريد أن تفهم بدقة ما يدعى أنه خطأ، ولماذا.

بصفتي محاميا، ألاحظ كثيرا أن المحكمة تهتم بشدة بكيفية تعليل وحدة شؤون الأسرة لتقديراتها بشأن:

شعور الطفل بالأمان

قدرة الوالدين على التعاون

عوامل الخطر المحتملة

حاجة الطفل إلى الاستقرار

المرافعات الختامية تلخص القضية

بعد استعراض جميع الأدلة، يحين وقت المرافعات الختامية. وغالبا ما تكون هذه آخر فرصة للمحامين لمخاطبة المحكمة مباشرة قبل صياغة الحكم.

هنا تلخص القضية كاملة. فيستعرض ما أثبتته الأدلة، وكيف ينبغي فهم تقرير تقييم الحضانة، ولماذا يلبي الحل المقترح احتياجات الطفل على أفضل وجه.

من المهم فهم أن المحكمة تكون غالبا قد كونت في هذه المرحلة صورة واضحة إلى حد كبير عن القضية. ولذلك لا تقتصر الجلسة الرئيسية على تقديم معلومات جديدة. بل تهدف أيضا إلى مساعدة المحكمة على فهم الصورة الكاملة.

انتظار الحكم

بعد انتهاء الجلسة، يغادر الطرفان قاعة المحكمة. ولا يصدر الحكم عادة في اليوم نفسه. بل يراجع القاضي وأعضاء هيئة المحكمة غير المهنيين مواد القضية، ويبدؤون العمل على الحكم. بالنسبة إلى كثير من الآباء والأمهات، يكون الانتظار بعد الجلسة الرئيسية أشد مراحل الإجراءات إرهاقا نفسيا. فقد قدمت جميع الأدلة، وعرضت جميع الحجج. وأصبح الفصل في القضية الآن بيد المحكمة. بعد بضعة أسابيع، تصدر المحكمة الابتدائية حكمها. وعندها تفصل في الحضانة، ومكان إقامة الطفل، والتواصل والزيارة.

نهاية مسار طويل

مع ذلك، أقول عادة بصفتي محاميا إن الجلسة الرئيسية ليست اليوم الذي تحسم فيه قضية الحضانة. ففي الواقع، تكون القضية قد تشكلت على مدى فترة طويلة قبل ذلك. وتكون المحكمة قد قرأت صحيفة الدعوى، واطلعت على الإفادة الأولية الموجزة، وتابعت الجلسة التحضيرية الشفوية، وفحصت تقرير تقييم الحضانة، وراجعت الأدلة. لذلك، ليست الجلسة الرئيسية بداية التقييم. بل هي نهاية مسار حاولت المحكمة خلاله، وعلى مدى وقت طويل، الإجابة عن السؤال نفسه: أي حل يمنح الطفل أكبر قدر من الأمان والاستقرار وفرصة النمو السليم، رغم النزاع بين الوالدين؟

ما الذي يحدث بعد جلسة المرافعة الرئيسية؟ هل انتهى كل شيء أخيرا؟ وماذا يحدث إذا لم يلتزم أحد الوالدين بالحكم؟

بعد انتهاء جلسة المرافعة الرئيسية، يشعر كثير من الوالدين بفراغ غريب. فعلى مدى أشهر، وأحيانا سنوات، كانت حياتهم كلها تدور حول نزاع الحضانة، أي المسؤولية القانونية عن الطفل. التقوا بمحامين أو ممثلين قانونيين. وتواصلوا مع قسم شؤون الأسرة في الخدمات الاجتماعية. وشاركوا في إجراءات التقييم، واستعدوا للمثول أمام المحكمة. ثم انتهت الجلسة.

انتظار الحكم

لكن الإجراءات لم تنته تماما بعد.

عندما يغادر الطرفان قاعة المحكمة، تبدأ المحكمة عملها لإصدار الحكم. يراجع القاضي والأعضاء غير المهنيين المشاركون في هيئة المحكمة جميع الأدلة. ويراجعون أيضا تقرير تقييم الحضانة وشهادات الشهود وما ظهر خلال جلسة المرافعة الرئيسية. بعد ذلك، يتعين على المحكمة إجراء ما قد يكون أصعب تقييم في القضية كلها: أي حل يحقق مصلحة الطفل الفضلى على أفضل وجه.

بالنسبة إلى كثير من الوالدين، يكون انتظار الحكم أكثر مراحل الإجراءات إرهاقا نفسيا. فلم يعد بإمكانهم التأثير في النتيجة. لقد قيل كل شيء، وقدمت جميع الأدلة. ولم يبق سوى الانتظار.

الحكم ومهلة الاستئناف

بعد بضعة أسابيع، تصدر المحكمة الابتدائية حكمها. وتوضح فيه أسبابها والظروف التي كانت حاسمة في قرارها. ثم تقرر المحكمة من يتولى الحضانة القانونية، وأين يقيم الطفل، وكيف يكون تواصله ولقاؤه بالوالد الآخر.

عند صدور الحكم، تبدأ مهلة مهمة أخرى.

بصفتي محاميا، أشرح عادة أن حكم المحكمة الابتدائية لا يصبح نهائيا تلقائيا في يوم صدوره. فكلتا الطرفين يستطيع عادة استئناف الحكم أمام محكمة الاستئناف. ويجب عادة أن يصل الاستئناف إلى المحكمة الابتدائية خلال ثلاثة أسابيع من تاريخ صدور الحكم.

خلال هذه الأسابيع الثلاثة، لا يكون الحكم قد اكتسب عادة قوة الأمر المقضي به، أي إنه لم يصبح نهائيا بعد.

صيرورة الحكم نهائيا أو نظر القضية أمام محكمة الاستئناف

إذا لم يستأنف أي من الطرفين خلال المهلة المحددة، يكتسب الحكم قوة الأمر المقضي به. وهذا يعني أنه يصبح نهائيا وملزما قانونا. وعندئذ لا يعود هناك طريق طعن عادي لعرض الحكم مجددا على محكمة أعلى.

أما إذا استأنف أحد الوالدين، فتنقل القضية إلى محكمة الاستئناف. وتقيم المحكمة أولاً ما إذا كانت القضية ستقبل لإعادة النظر فيها. وإذا منحت الإذن بنظر الاستئناف، تستمر الإجراءات أمامها.

عندما لا يلتزم أحد الوالدين بالحكم

ما لا يدركه كثيرون هو أن مشكلات جديدة قد تظهر حتى بعد أن يصبح الحكم نهائياً. ومن الأمثلة الشائعة أن تسند الحضانة القانونية المنفردة إلى أحد الوالدين، أو أن يقضي الحكم بإقامة الطفل لدى أحدهما، لكن الوالد الآخر يرفض الالتزام بالحكم. للأسف، يصادف المحامي مثل هذه الحالات بانتظام. أحياناً لا يعاد تسليم الطفل بعد لقائه بالوالد الآخر. وفي حالات أخرى، يرفض أحد الوالدين قبول أن الطفل يجب أن يقيم لدى الآخر بموجب الحكم. وعندئذ ينتقل النزاع من قاعة المحكمة إلى مسألة التنفيذ.

طلب تنفيذ الحكم

يعتقد كثيرون أن الشرطة تأتي تلقائياً لأخذ الطفل في اليوم التالي لصدور الحكم. لكن الأمور لا تسير عادة بهذه الطريقة. إذا لم يلتزم أحد الوالدين بحكم نهائي، يمكن للوالد الآخر تقديم طلب لتنفيذه إلى المحكمة الابتدائية. ويطلب بذلك من المحكمة ضمان تطبيق الحكم السابق فعلياً. تنظر المحكمة عندئذ في الوضع من جديد. لكن المسألة لم تعد تتعلق بمن يتولى الحضانة القانونية أو بمن يقيم الطفل لديه. فقد حسمت هذه المسألة بالفعل. والسؤال الآن هو ما إذا كان الحكم سينفذ.

الحل الطوعي والغرامة التهديدية وإحضار الطفل

في كثير من الحالات، تحاول المحكمة أولاً التوصل إلى حل طوعي. لكن إذا استمر أحد الوالدين في رفض الالتزام بالحكم، فقد تقرر المحكمة اتخاذ تدابير مختلفة. الغرامة التهديدية وسيلة للضغط من أجل الامتثال. وتعني أن الوالد الذي لا يلتزم بالحكم قد يلزم بدفع مبالغ كبيرة إذا لم يسلم الطفل. في الحالات الأكثر خطورة، قد تقرر المحكمة إحضار الطفل في إطار التنفيذ. وعندئذ قد تشارك السلطات لضمان تسليم الطفل وفقاً للحكم.

مصلحة الطفل الفضلى عند التنفيذ

لكنني أقول عادة، بصفتي محامياً، إن المحاكم تتوخى حذراً شديداً في استخدام التدابير القسرية عندما يتعلق الأمر بالأطفال. فمصلحة الطفل الفضلى تظل محور النظر حتى في قضايا التنفيذ. وإذا وجدت ظروف تجعل التسليم الفوري ينطوي على خطر إلحاق الضرر بالطفل، فستأخذها المحكمة في الحسبان. لهذا السبب، كثيراً ما تصبح قضايا التنفيذ معقدة. فقد يكون أحد الوالدين صاحب حق بموجب الحكم من الناحية القانونية. لكن المحكمة ملزمة في الوقت نفسه بمراعاة الوضع الحالي للطفل.

يشعر الوالدان أحيانا بالإحباط بسبب ذلك. فقد يقول أحدهما: «لكنني كسبت القضية أمام المحكمة». غير أنه لا يوجد في الحقيقة فائزون أو خاسرون حقيقيون. فحتى بعد صدور الحكم، تظل المحكمة تستند إلى المبدأ الأساسي نفسه الذي وجه الإجراءات منذ اليوم الأول: ما الأفضل للطفل الآن؟

ولهذا تستمر قضايا الحضانة أحيانا حتى بعد صدور الحكم. ليس لأن المحكمة مترددة بشأن قرارها، بل لأن مصلحة الطفل الفضلى تتقدم دائما على نزاع الوالدين.

الاستقرار والأمان بعد الحكم

لذلك أقول عادة، بصفتي محاميا، إن الحكم يمثل غالبا نهاية النزاع القانوني، لكنه يمثل بداية التحدي الحقيقي. وهو توفير الاستقرار والهدوء والأمان للطفل بعد إجراءات طويلة، وكثيرا ما تكون حافلة بالنزاع. هنا يجب أن تتحول مصلحة الطفل الفضلى أخيرا إلى واقع، لا أن تبقى مجرد مفهوم قانوني في حكم.

ما «تكلفة» نزاع حضانة الطفل؟ وكيف يمكن تحملها؟

عندما يجد الناس أنفسهم في نزاع حضانة، لا يقتصر أحد أكثر أسئلتهم شيوعاً على كيفية سير الإجراءات. بل يتساءلون أيضاً عن كيفية تحمل تكاليفها فعلياً.

لماذا قد يكون نزاع الحضانة مكلفاً؟

بصفتي مختص قانوني في شؤون الأسرة، أقول عادة إن كثيراً من الناس يقلقون عند سماع كلمة «المحكمة الابتدائية» أو «محام». فهم يفكرون فوراً في تكاليف يستحيل تحملها. لكن الواقع غالباً ما يختلف عما يتصورونه.

أول ما يجب فهمه هو أن نزاع الحضانة قد يكون واسع النطاق. وقد تستمر الإجراءات مدة طويلة. لذلك قد تكون التكاليف كبيرة إذا تحملتها كلها بنفسك. وقد تشمل الإجراءات ما يلي:

جلسات تحضيرية شفوية

تحقيق لتقييم مسألة حضانة الطفل

التواصل مع قسم شؤون الأسرة في البلدية

جلسة المحاكمة الرئيسية

وأحياناً الطعن أمام محكمة الاستئناف

تغطية المصاريف القانونية ضمن تأمين المنزل

يشعر كثير من الموكلين بالارتياح عندما يعلمون بوجود نظامين مختلفين قد يساعدان في تغطية التكاليف: تأمين المصاريف القانونية والمساعدة القضائية.

تستخدم تغطية المصاريف القانونية أولاً في معظم الحالات. وتكون عادة ضمن تأمين المنزل. وهذا يعني أن شركة التأمين تدفع جزءاً كبيراً من تكاليف ممثلك القانوني في النزاع. وتشمل هذه التغطية عادة نزاعات حضانة الطفل وإقامته والتواصل معه.

لذلك، يبدأ المختص القانوني دائماً تقريباً بالتحقق مما إذا كان لدى الموكل تأمين منزل يشمل تغطية المصاريف القانونية. لكن ينبغي الانتباه إلى أن شركات التأمين غالباً ما تشترط فترة انتظار قبل الاستفادة من التأمين.

تشترط شركات تأمين كثيرة أيضاً أن يكون تأمين المنزل سارياً لمدة معينة قبل نشوء النزاع. لذا من المهم التواصل مع شركة التأمين في مرحلة مبكرة من الإجراءات.

كم تبلغ نسبة التحمل؟

إذا تمت الموافقة على تغطية المصاريف القانونية، تدفع شركة التأمين عادة نحو 8070 بالمئة من تكاليف المحامي أو المختص القانوني. ويدفع الموكل عادة نسبة تحمل، أي الجزء الذي يقع على عاتقه، تبلغ نحو 3020 بالمئة بحسب شروط التأمين.

فإذا بلغت تكاليف التمثيل القانوني في نزاع حضانة، مثلا، 100 000 كرونة، فقد تتحمل شركة التأمين الجزء الأكبر منها في كثير من الحالات. ويدفع الموكل حصته المتمثلة في نسبة التحمل.

متى يمكن الاستفادة من المساعدة القضائية؟

إذا لم تكن لديك تغطية للمصاريف القانونية، أو تعذر استخدامها، فقد تكون المساعدة القضائية هي الخيار التالي.

المساعدة القضائية ليست هي تأمين المصاريف القانونية. ففي هذه الحالة، تساعد الدولة في دفع جزء من تكاليف المحامي أو المختص القانوني. لكن المساعدة القضائية ذات طابع تكميلي. وهذا يعني وجوب التحقق أولا من إمكانية الاستفادة من تغطية المصاريف القانونية عبر التأمين.

الشروط المالية ومساهمة المستفيد في تكاليف المساعدة القضائية

توجد شروط مالية للحصول على المساعدة القضائية. والقاعدة العامة هي ألا يتجاوز الأساس المالي المحتسب نحو 260 000 كرونة سنويا. ويحتسب هذا المبلغ بعد مراعاة ظروف مالية معينة، مثل أعباء الإعالة والديون والثروة.

يعتقد كثيرون أن المساعدة القضائية تعني أن الدولة تدفع كل شيء، لكن الأمر ليس كذلك. فبصفتك بالغا، يتعين عليك عادة دفع جزء من التكاليف بنفسك، من خلال ما يسمى مساهمة المستفيد في تكاليف المساعدة القضائية. وتحدد هذه المساهمة بحسب وضعك المالي، بنسب متفاوتة. وقد تنخفض إلى 2 بالمئة أو تصل إلى نحو 40 بالمئة من تكاليف ممثلك القانوني في نزاع الحضانة. ويتوقف ذلك كله على دخلك.

وهذا يعني أن الموكل يدفع جزءا من التكاليف بنفسه حتى عند الحصول على المساعدة القضائية، بينما تتحمل الدولة الباقي.

نطاق النزاع يؤثر في التكلفة

تختلف التكاليف أيضا بحسب مدى اتساع نزاع الحضانة.

قد يكون النزاع الذي يحل مبكرا عن طريق الاتفاق أقل تكلفة بكثير من قضية تمر بجميع مراحل الإجراءات. وتشمل هذه المراحل الجلسة التحضيرية الشفوية، والنزاعات بشأن التدابير المؤقتة، والتحقيق في الحضانة، وتقديم القائمة النهائية للأدلة، وجلسة المحاكمة الرئيسية، وربما الاستئناف.

اطلب المساعدة مبكرا لتوضيح التكاليف

يفاجأ كثير من الناس عندما يدركون أن تأمين المنزل أو المساعدة القضائية قد يغطي جزءا كبيرا من التكاليف. لذلك، فإن الأهم هو التواصل مبكرا مع محام أو مختص قانوني. وبالنسبة إلى كثير من الآباء والأمهات، يجعل ذلك التعامل مع الإجراءات أسهل بكثير مما توقعوا في البداية. وعندها يمكن الحصول سريعا على مساعدة

لتوضيح ما يلي:

ما إذا كانت هناك تغطية للمصاريف القانونية

ما إذا كان من الممكن الاستفادة من المساعدة القضائية

مقدار نسبة التحمل

التكاليف التي قد تنشأ فعليا في نزاع الحضانة الخاص بك

عرقلة التواصل مع الطفل أم مجرد حمايته؟

تعد عرقلة تواصل الطفل مع أحد والديه من أكثر المسائل إثارة للنزاع والحساسية في قانون الأسرة. وبصفتي قانونيا لدي خبرة في نزاعات الحضانة، أقول عادة إنها أيضا من أكثر المسائل التي يساء فهمها. يعتقد كثير من الآباء والأمهات أن الأمر يقتصر على رفض أحد الوالدين تسليم الطفل في مناسبة واحدة. لكن الواقع غالبا ما يكون أكثر تعقيدا بكثير.

ما المقصود بعرقلة التواصل مع الطفل؟

تعني عرقلة التواصل، في جوهرها، أن يصعب أحد الوالدين علاقة الطفل بالوالد الآخر أو يمنعها، عن قصد أو دون قصد. وقد يحدث ذلك بصورة علنية وواضحة. وقد يحدث أيضا بطرق خفية للغاية وعلى مدى فترة طويلة.

قد تتحول أمور صغيرة إلى نمط متكرر

في العمل القانوني، نرى كثيرا أن عرقلة التواصل لا تبدأ بقرار كبير. بل تبدأ بأمور صغيرة تتحول لاحقا إلى نمط متكرر. ومع الوقت، تبدأ العلاقة بين الطفل والوالد الآخر بالضعف.

في بعض الحالات، تكون العرقلة واضحة جدا. يرفض أحد الوالدين ببساطة تسليم الطفل رغم وجود اتفاق أو حكم قضائي. وفي حالات أخرى، يصعب اكتشافها بدرجة أكبر. فقد يبدأ الطفل تدريجيا في التعبير عن رفض اللقاءات دون تفسير واضح. وقد يبدأ باستخدام عبارات تبدو في حقيقتها من كلام البالغين وطريقة تفكيرهم. وفي العمل القانوني، نرى أحيانا حالات يقع فيها الطفل وسط نزاع البالغين. ويبدأ عندها بحمل مشاعر أحد الوالدين أو قلقه أو غضبه.

تلغى لقاءات الطفل بالوالد الآخر في اللحظة الأخيرة.

يصبح الطفل «مريضا» كلما حان موعد لقاء الوالد الآخر.

يعرقل التواصل الهاتفي.

لا تشارك المعلومات المتعلقة بالمدرسة والرعاية الصحية والأنشطة.

أثر العرقلة في نزاع الحضانة

تنبع خطورة عرقلة التواصل من أن المحاكم ووحدات شؤون الأسرة باتت تنظر بصورة متزايدة إلى حاجة الطفل إلى علاقة سليمة مع كلا والديه باعتبارها جزءا مهما من مصلحته الفضلى. وإذا عمل أحد الوالدين على تقويض هذه العلاقة، فقد يكون لذلك أثر كبير في نزاع الحضانة، أي النزاع بشأن المسؤولية القانونية عن الطفل. يفاجأ كثير من الآباء والأمهات عندما يعلمون أن عرقلة التواصل قد تؤثر في بعض الحالات على مسألة الحضانة. لكن الأمر يتعلق، من منظور المحكمة، بمسألة أساسية للغاية. فإذا كان أحد الوالدين لا يستطيع أو لا يريد دعم علاقة الطفل بالوالد الآخر، فقد يثير ذلك تساؤلات حول قدرته على التعاون. وقد يثير أيضا تساؤلات حول

قدرته على تقديم احتياجات الطفل على نزاعه الشخصي.

ليس كل لقاء ملغى عرقلة للتواصل

لكنني أحرص عادة، بصفتي قانونياً، على التنبيه إلى أن إلغاء اللقاء لا يعد دائماً عرقلة للتواصل. فقد يمرض الطفل. وقد تنشأ مشكلات عملية. وأحياناً توجد أسباب مشروعة لتقييد التواصل. ومن أمثلتها وجود مخاوف جدية بشأن سلامة الطفل أو عافيته. لذلك تحاول المحكمة دائماً النظر إلى الأنماط المتكررة بمرور الوقت، بدلاً من الوقائع المنفردة.

وثق بهدوء وموضوعية

إذا شعر أحد الوالدين بأنه يتعرض لعرقلة التواصل مع طفله، فإن النصيحة الأولى تكون في معظم الأحيان أن يبدأ بتوثيق الوضع. لا بالغضب أو الرسائل الطويلة المليئة بالاتهامات، بل بالتوثيق الهادئ والموضوعي. فالتواريخ والأوقات واللقاءات الملغاة والرسائل والوقائع المحددة تكون غالباً أكثر قيمة بكثير من الأوصاف العاطفية.

في العمل القانوني، نرى كثيراً أن موقف الوالد الذي يوثق ما يحدث فعلاً بهدوء وبطريقة منظمة يكون أقوى بكثير من موقف من يرد بالغضب أو النزاع. فالمحكمة تريد أن تفهم ما وقع بالفعل.

التنفيذ والغرامة التهديدية

إذا وجد اتفاق أو حكم قضائي بشأن التواصل مع الطفل، ورفض الوالد الآخر الالتزام به، فقد يلزم في بعض الحالات الرجوع إلى المحكمة. وقد يصبح من المناسب تقديم طلب للتنفيذ. ويعني ذلك مطالبة المحكمة بضمان الالتزام الفعلي بالحكم السابق أو الاتفاق.

في بعض الحالات، قد تقرر المحكمة فرض غرامة تهديدية، أي مبلغ مالي يهدد به لضمان الامتثال. وهذا يعني أن الوالد الذي لا يلتزم بالقرار قد يواجه تبعات مالية. وفي الحالات الأكثر خطورة، قد تقرر المحكمة اتخاذ تدابير تنفيذ أخرى. لكن المحاكم تتوخى حذراً شديداً هنا أيضاً، لأن مصلحة الطفل الفضلى تظل دائماً في صميم الأمر.

لا ترد على العرقلة بعرقلة أخرى

ما لا يدركه كثير من الآباء والأمهات هو أن عرقلة التواصل نادراً ما تكون مسألة قانونية فقط. فهي تتعلق غالباً بالجوانب النفسية والعلاقات. وكلما طالت مدة العرقلة، ازداد خطر تضرر العلاقة بين الطفل والوالد الآخر. لذلك من المهم التحرك مبكراً وبطريقة مدروسة.

وبصفتي قانونياً، أقول عادة أيضاً إن أكبر خطأ يرتكبه كثيرون هو الرد على العرقلة بعرقلة أخرى. فعندما يتصاعد النزاع، يبدأ كلا الوالدين بالعمل ضد الآخر، ويقع الطفل في قلب الصراع. ويكون الطفل، في معظم الأحيان، هو المتضرر من هذا التطور.

احتياجات الطفل هي محور الاهتمام

تطرح المحكمة عادة السؤال نفسه طوال الإجراءات: أي الوالدين يحاول إقامة علاقة سليمة بين الطفل والوالد الآخر؟ وأيهم يساهم في استمرار النزاع؟

لا يتعلق الأمر فقط بلقاءات لم تتم. بل يتعلق بحق الطفل في العلاقة مع كلا والديه. ويتعلق أيضا بتحديد أي الوالدين أقدر على تقديم احتياجات الطفل على نزاعه الشخصي. وهذا ما تركز عليه المحكمة غالبا عند تقييم مثل هذه المسائل.

كيف تحصل على الحضانة المنفردة؟

عندما أعمل في نزاعات الحضانة، أبدأ عادة بتوضيح أمر يسيء كثيرون فهمه: محور النظر ليس حقوق أحد الوالدين، بل مصلحة الطفل الفضلى. وهذا المبدأ يحكم تقدير المحكمة بأكمله. والمقصود بالحضانة هنا المسؤولية القانونية عن الطفل واتخاذ القرارات المتعلقة به. الحضانة المشتركة هي القاعدة العامة في السويد. وتتوخى المحكمة الابتدائية عموماً الحذر عند سحب الحضانة من أحد الوالدين. ولا تمنح الحضانة المنفردة لمجرد أن الوالدين لا يطيقان بعضهما أو يصعب عليهما الاتفاق على شؤون الحياة اليومية. فعادة ما يتطلب الأمر أن تكون الحضانة المشتركة قد أصبحت غير متوافقة مع مصلحة الطفل الفضلى.

صعوبات جسيمة في التعاون

السبب الأكثر شيوعاً لمنح الحضانة المنفردة هو وجود صعوبات جسيمة وطويلة الأمد في التعاون. ولا يتعلق الأمر بالخلافات المعتادة بعد الانفصال. بل يتعلق بحالات يعجز فيها الوالدان عن اتخاذ القرارات الأساسية المتعلقة بالطفل، ويؤثر فيها النزاع سلباً عليه.

إذا تدهور التعاون إلى حد يجد فيه الطفل نفسه وسط النزاع، فقد تخلص المحكمة إلى أن الحضانة المشتركة لا تؤدي غرضها. وينطبق ذلك أيضاً إذا تعذر اتخاذ قرارات مهمة بشأن المدرسة أو الرعاية الصحية أو غيرها من المسائل الأساسية.

العنف والتهديد والسيطرة

العنف سبب آخر قوي جداً. فإذا مارس أحد الوالدين العنف ضد الطفل أو الوالد الآخر أو أي فرد آخر من الأسرة، فإن ذلك يؤخذ بجدية كبيرة في التقدير. تنظر المحاكم إلى العنف بجدية لأنه يؤثر في شعور الطفل بالأمان، حتى إن لم يكن هو نفسه ضحية مباشرة له.

قد تكون للتهديدات والسلوكيات القائمة على السيطرة والممارسات المرتبطة بما يسمى الشرف أهمية كبيرة أيضاً عند النظر في الحضانة. وإذا تعرض طفل للعنف، فيجب بالطبع إبلاغ الشرطة بذلك.

تعاطي الكحول أو المخدرات بما يعرض الطفل للخطر

إساءة تعاطي الكحول أو المخدرات ظرف آخر قد يؤدي إلى منح الحضانة المنفردة. ولا تنتظر المحكمة هنا إلى مجرد وجود هذا التعاطي، بل إلى أثره في سلامة الطفل ورعايته واستقراره. وقد يكون التعاطي المستمر والموثق، الذي يعرض الطفل لمخاطر، سبباً قوياً لمنح الحضانة المنفردة.

المشكلات النفسية والقدرة على رعاية الطفل

قد تكون للمشكلات النفسية الخطيرة أهمية أيضاً إذا أثرت في قدرة أحد الوالدين على رعاية الطفل أو اتخاذ قرارات تحقق مصلحته الفضلى. لكن من المهم فهم أن التشخيص بحد ذاته نادراً ما يكون حاسماً. فالسؤال دائماً

هو كيف يؤثر الوضع في الطفل فعليا.

الغياب وعدم تحمل المسؤولية

قد تطرح الحضانة المنفردة أيضا عندما يغيب أحد الوالدين مدة طويلة، أو لا يشارك في حياة الطفل، أو يتعذر التواصل معه لاتخاذ قرارات مهمة. وينطبق ذلك كذلك عندما لا يتحمل أي مسؤولية فعلية عن الطفل. إذا تولى أحد الوالدين وحده، على مدى سنوات، رعاية الطفل والتواصل مع المدرسة ومتابعة الرعاية الصحية وشؤون الحياة اليومية، فقد تكون لذلك أهمية كبيرة في تقدير المحكمة.

خطر اختطاف الطفل

إذا وجد خطر نقل الطفل إلى بلد آخر أو احتجازه في الخارج، فإن المحكمة تأخذ هذا الظرف بجدية كبيرة أيضا. وينص القانون صراحة على مراعاة خطر اختطاف الطفل عند تقدير مصلحته الفضلى.

إهمال الطفل

قد يكون إهمال الطفل سببا آخر. فإذا لم يحصل الطفل على ما يكفي من الرعاية أو الإشراف أو التعليم أو الرعاية الصحية أو الأمان، فقد ترى المحكمة أن الحضانة المشتركة غير مناسبة. وينطبق الأمر نفسه عند وجود أوجه قصور موثقة رصدتها الخدمات الاجتماعية على مدى فترة طويلة.

رغبة الطفل نفسه

قد تكون لرغبة الطفل نفسه أهمية أيضا. وكلما زاد عمر الطفل ونضجه، أعطت المحكمة وزنا أكبر لرأيه. وقد تؤثر في التقدير رغبة طفل أكبر سنا يعبر بوضوح وثبات عن رغبته في العيش مع أحد الوالدين. لكن رغبة الطفل لا تحسم المسألة وحدها أبدا.

التقدير الشامل والأدلة الملموسة

عمليا، نادرا ما يؤدي ظرف واحد وحده إلى منح الحضانة المنفردة. وغالبا ما تكون القضايا الأقوى هي التي تجتمع فيها عدة عوامل. ومن أمثلتها عنف موثق مع صعوبات جسيمة في التعاون، أو تعاطي الكحول أو المخدرات مع قصور في القدرة على الرعاية. وتجري المحكمة دائما تقديرا شاملا لوضع الطفل. ما يحسم نزاع الحضانة في كثير من الأحيان ليس تحديد من هو الوالد «الأفضل». بل تحديد من يستطيع تلبية احتياجات الطفل إلى الأمان والاستقرار والاستمرارية والنمو على نحو أفضل. ويكون موقف أحد الوالدين عموما أقوى إذا استطاع أن يبين أن الطفل يعيش حياة يومية منتظمة، ويتلقى تعليما جيدا ورعاية مستقرة، وأنه يركز بوضوح على احتياجات الطفل. وذلك مقارنة بوالد يركز على النزاع مع الوالد الآخر. تعطي المحاكم وزنا أكبر بكثير للموضوعية والتوثيق والالتزام المستمر بمنظور يراعي الطفل، مقارنة بالاتهامات والحجج العاطفية.

بصفتي قانونيا أعمل في قضايا الحضانة، أقول عادة إن السؤال الأهم هو دائما: هل يمكنك إثبات أن الحضانة المشتركة تضر بالطفل أو لا تحقق الغرض منها بالنسبة إليه؟ إذا كانت الإجابة نعم، وكانت هناك أدلة ملموسة

تدعم ذلك، فغالبا ما تتوفر أسس جيدة للحصول على الحضانة المنفردة. أما إذا كان النزاع يدور أساسا حول صعوبة تقبل الوالدين لبعضهما، فإن الحصول على حكم بطلب الحضانة المنفردة يكون أصعب بكثير.

قد يكون اختياري للممثل القانوني حاسما في نزاع الحضانة

اطلعنا على تعليقات تتساءل عما إذا كانت المحكمة تركز فعلا على مصلحة الأطفال الفضلى. ومن مهامنا كممثلين قانونيين الحرص على أن تركز المحكمة ووحدة شؤون الأسرة على مصلحة الطفل الفضلى.

التوجيه والدعم طوال نزاع الحضانة

يوجه القانوني أو المحامي ذو الخبرة في نزاعات الحضانة موكله ويدعمه طوال النزاع. بصفتنا قانونيين ومحامين ذوي خبرة طويلة في نزاعات الحضانة، نلتقي كثيرا بآباء وأمّهات يقللون من أهمية اختيار الممثل القانوني المناسب.

نزاع الحضانة يتجاوز المسائل القانونية

نادرا ما يقتصر نزاع الحضانة على المسائل القانونية وحدها. فهو يتعلق بالأطفال والعلاقات والمشاعر والمستقبل. وغالبا ما يكون من أكثر الإجراءات إرهاقا التي قد يمر بها أحد الوالدين. لذلك، من المهم الاستعانة بممثل قانوني لا يكتفي بإتقان القانون. بل يفهم أيضا الاستراتيجية وراء كل قرار يتخذ خلال سير الإجراءات.

مهام الممثل القانوني

لا يقتصر دور الممثل القانوني المتمكن على المساعدة في إعداد المذكرات وحضور جلسات المحكمة. بل يجب أن يكون قادرا على:

تحليل نقاط القوة والضعف في القضية.

تحديد الوقائع والظروف ذات الصلة القانونية الفعلية.

مساعدة الموكل على التركيز على ما يؤثر في تقدير المحكمة.

التمييز بين المشاعر والمسائل القانونية

نرى كثيرا في نزاعات الحضانة أن الآباء والأمّهات يبذلون جهدا كبيرا في أمور يرونها مهمة على المستوى الشخصي. لكن أهميتها من الناحية القانونية محدودة.

يساعد الممثل القانوني ذو الخبرة موكله على التمييز بين المشاعر والمسائل القانونية. ويساعده على بناء قضيته انطلاقا من مصلحة الطفل الفضلى، وهي المسألة المحورية أمام المحكمة.

أهمية الخبرة في قضايا الحضانة

من المهم أيضا إدراك أن القانونيين والمحامين لا يتمتعون جميعا بالخبرة نفسها في نزاعات الحضانة. فقانون الأسرة مجال متخصص، وغالبا ما تكون للخبرة المكتسبة من القضايا السابقة أهمية كبيرة.

عادة ما يكون الممثل القانوني الذي يتولى قضايا الحضانة بانتظام أكثر فهما لطريقة استدلال المحاكم. كما يكون أكثر دراية بالتحقيقات والتقييمات التي يكون لها التأثير الأكبر، وبكيفية عرض الأدلة لتحقيق الأثر المقصود.

اختر ممثلك القانوني بعناية

لذلك، ينبغي ألا تعتمد عند اختيار ممثلك القانوني على السعر أو القرب الجغرافي وحدهما. تحقق من خبرته في قضايا الحضانة. وتأكد من ثقتك بالشخص الذي سيمثلك ويمثل مصالح طفلك. وأنا أقول عادة إن الثقة بالممثل القانوني بالغة الأهمية.

قد تترتب على نزاع الحضانة آثار تمتد لسنوات عديدة. لذلك، يعد اختيار الممثل القانوني من أهم القرارات التي يمكنك اتخاذها خلال الإجراءات.

سؤال ورد إلينا بشأن نزاع على الحضانة

لدي طفلان. يرغب أحدهما في التواصل مع الوالد الآخر، لكن طفلي الأكبر يرفض ذلك. كيف تنظر المحكمة إلى هذا الأمر؟

المصلحة الفضلى لكل طفل هي نقطة الانطلاق

عندما يختلف موقف طفلين من التواصل مع الوالد الآخر، تنشأ غالبا إحدى أكثر الحالات تعقيدا في قانون الأسرة. يفترض كثير من الآباء والأمهات أن المحكمة ستصدر قرارا موحدًا للطفلين. لكن الواقع يتطلب مراعاة تفاصيل وفروق أكثر بكثير.

في نزاع الحضانة، لا تكون نقطة الانطلاق هي حق الوالدين في أطفالهما. كما لا يفترض أن يعامل الأشقاء دائما بالطريقة نفسها. المعيار الأساسي هو المصلحة الفضلى للطفل. وهذا يعني تقييم وضع كل طفل وفق احتياجاته الخاصة، وعلاقته بكل من والديه، ورغبته الشخصية.

لماذا تختلف آراء الأطفال؟

تحاول المحكمة فهم أسباب اختلاف آراء الأطفال. إذا كان أحد الطفلين يتوق إلى التواصل، بينما يرفض الآخر أي اتصال، فنادرا ما يكون اختلاف الرغبات في حد ذاته هو المشكلة. السؤال الحقيقي هو ما الذي يكمن وراء هذا الاختلاف.

قد ينشأ شقيقان في الأسرة نفسها، ومع ذلك تختلف تجربتهما مع أحد الوالدين اختلافا تاما. فقد تكون علاقة أحدهما به وثيقة وآمنة، بينما يكون الآخر قد واجه نزاعات أو خيبات أمل أو شعورا بعدم الأمان. لذلك تحاول المحكمة ووحدة شؤون الأسرة في الخدمات الاجتماعية فهم ما وراء رغبة الطفل المعلنة، للوصول إلى السبب الكامن وراءها.

لرغبة الطفل أهمية كبيرة

في التطبيق القضائي الحالي، تمنح رغبة الطفل أهمية كبيرة. ويصدق ذلك خصوصا عندما يبلغ من العمر والنضج ما يسمح باعتباره رأيه مستقلا. لا يعني هذا أن الطفل يتخذ القرار بنفسه. لكن من الصعب جدا عمليا فرض التواصل على طفل أكبر سنا إذا كانت رغبته الراضة قوية وثابتة.

تدرك المحاكم أن فرض التواصل قد يلحق مزيدا من الضرر بالعلاقة. وقد يؤثر أيضا، في بعض الحالات، سلبا في الصحة النفسية للطفل.

الرفض واحتمال التأثير على الطفل

في الوقت نفسه، يجب إدراك أن المحكمة لا تقبل رفض الطفل تلقائيا. فإذا ظهرت مؤشرات على أن الطفل تعرض لتأثير من الوالد الآخر، فسيفحص الأمر بدقة.

في كثير من نزاعات الحضانة، توجه اتهامات إلى أحد الوالدين بأنه دفع الطفل إلى الابتعاد عن الوالد الآخر. عندئذ يجب على المحكمة محاولة التمييز بين رغبة الطفل الذاتية وأي تأثير محتمل عليه. لكن من المهم فهم أن رفض الطفل قد يصبح، مع مرور الوقت، قويا وحقيقيا إلى درجة لا يمكن تجاهلها، حتى لو كان قد تعرض لتأثير بالفعل.

قد تختلف ترتيبات التواصل بين الأشقاء

من الأسئلة الشائعة ما إذا كان يمكن وضع ترتيبات مختلفة للتواصل لكل من الأشقاء. والإجابة هي نعم. فمن المعتاد أن يكون التواصل مع الوالد الآخر قائما ويسير بصورة جيدة لدى أحد الأطفال، بينما لا يكون كذلك لدى شقيقه.

تري المحكمة بالطبع أهمية في أن يواصل الأشقاء مشاركة التجارب والحفاظ على علاقتهم بكلا الوالدين. لكن لا يجوز تقديم هذا الاعتبار على المصلحة الفضلى لكل طفل على حدة. إذا خلصت المحكمة إلى أن التواصل يفيد أحد الطفلين ولا يفيد الآخر، فقد تعتمد حلين مختلفين.

عمر الأطفال له دور

من واقع خبرتي بصفتي قانونيا متخصصا في شؤون الأسرة، كثيرا ما يكون عمر الأطفال عاملا حاسما. فإذا كنا نتحدث مثلا عن مراهقين، يرغب أحدهما في لقاء أبيه بينما يرفض الآخر، فعادة ما تمنح المحكمة أهمية كبيرة للرأي الشخصي لكل منهما.

أما إذا كان الأطفال أصغر سنا، فيصبح تقصي الأسباب أهم بكثير من مجرد التعبير عن الرغبة.

تجري المحكمة تقييما شاملا

من المهم أيضا فهم أن نزاع الحضانة لا يحسم بناء على عامل واحد. تجري المحكمة دائما تقييما شاملا. ولا يكون أي ظرف منفرد حاسما بمفرده. وتشمل الأمور التي تنظر فيها:

علاقة الأطفال بكل من الوالدين.

قدرة الوالدين على تقديم الرعاية.

أي نزاعات قائمة.

حاجة الأطفال إلى الاستقرار والاستمرارية.

مخاطر تعرض الأطفال للأذى.

رغبات الأطفال أنفسهم.

ما الذي أود معرفته؟

إذا كنت ساقم قضية كهذه من الناحية المهنية، فسأرغب في معرفة ما يلي:

أعمار الأطفال بدقة.

المدة التي مضت على رفض أحدهما التواصل.

مدى شدة هذا الرفض.

ما توصلت إليه وحدة شؤون الأسرة خلال محادثاتها مع الأطفال.

ما إذا كانت هناك وثائق توضح موقف الطفل.

الاحتياجات الفردية قد تؤدي إلى حلول مختلفة

لكن الفكرة الأهم هي أن المحكمة لا تسأل عما يحقق الإنصاف بين الوالدين، ولا حتى بين الأشقاء. بل تسأل عما يحقق المصلحة الفضلى لكل طفل على حدة.

لذلك قد تعتمد ترتيبات مختلفة للتواصل لطفلين من الأسرة نفسها، إذا كانت هي الأنسب لتلبية احتياجات كل منهما ومراعاة مصالحه. وهذا أيضا هو الاتجاه الذي نراه بوضوح متزايد في الممارسة القضائية الحالية. إذ يمنح رأي الطفل نفسه ووضعه الفردي أهمية متزايدة.

نفقة الطفل

عندما ينفصل الوالدان، يجب أن يستمر كلاهما في المساهمة في إعالة الطفل. وغالبا ما يدفع الوالد الذي لا يعيش مع الطفل نفقة للوالد الآخر.

ما هي نفقة الطفل؟

يتحمل الوالدان مسؤولية إعالة الطفل كل حسب قدرته. وترد القواعد في الفصل السابع من قانون الأبوة والأمومة السويدي .

إذا كان الطفل يعيش بصورة دائمة مع أحد الوالدين فقط، فقد يحتاج الوالد الآخر إلى الوفاء بالتزامه بالإعالة عن طريق دفع النفقة.

إلى متى تدفع النفقة؟

يسري الالتزام بالإعالة عادة حتى يبلغ الطفل 18 عاما. وإذا كان الطفل لا يزال يدرس، فقد يستمر حتى يبلغ 21 عاما كحد أقصى.

كيف يحدد المبلغ؟

يمكن للوالدين الاتفاق على المبلغ بأنفسهما، ويفضل أن يكون ذلك كتابيا. ويراعى في التقدير من بين أمور أخرى:

احتياجات الطفل

القدرة المالية للوالدين

مقدار الوقت الذي يعيشه الطفل لدى كل والد

إذا لم يتفق الوالدان

إذا لم يتمكن الوالدان من الاتفاق، يمكن أن تنظر المحكمة الابتدائية في الأمر. ويمكن أيضا طرح مسألة النفقة في إطار نزاع الحضانة.

إذا لم يدفع الوالد المزم بالنفقة، يمكن للوالد الذي يعيش معه الطفل، بشروط معينة، الحصول على دعم النفقة . من مصلحة التأمينات الاجتماعية .

الحصول على المساعدة

وضع كل أسرة مختلف. يمكن لمكتب مساعدتك في معرفة ما ينطبق على حالتك وكيف يمكن حل مسألة النفقة.